جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية

مـذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر LMD في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالب:
- عميور ياسر

إشراف الأستاذ:
- د. عبيكشي عبد القادر سعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذة:ضمبري عزيزة..... رئيســـا
- الدكتور:عبيكشي عبد القادر السعيد..... .....مشرفا و مقررا
- الأستاذ:بوكعباش طارق..... ...عضــوا مناقشا

السنة الجامعية:
2016/2015 م

شكر و عرفان

أشكر الله على ما أولانا من الفضل و الكرم

و الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من النعم

و بعد

أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ الذي أشرف على هذا العمل

الدكتور: "عبيكشي عبد القادر سعيد"

وإلى

كل الذين أسهموا في هذا العمل من قريب أو من بعيد

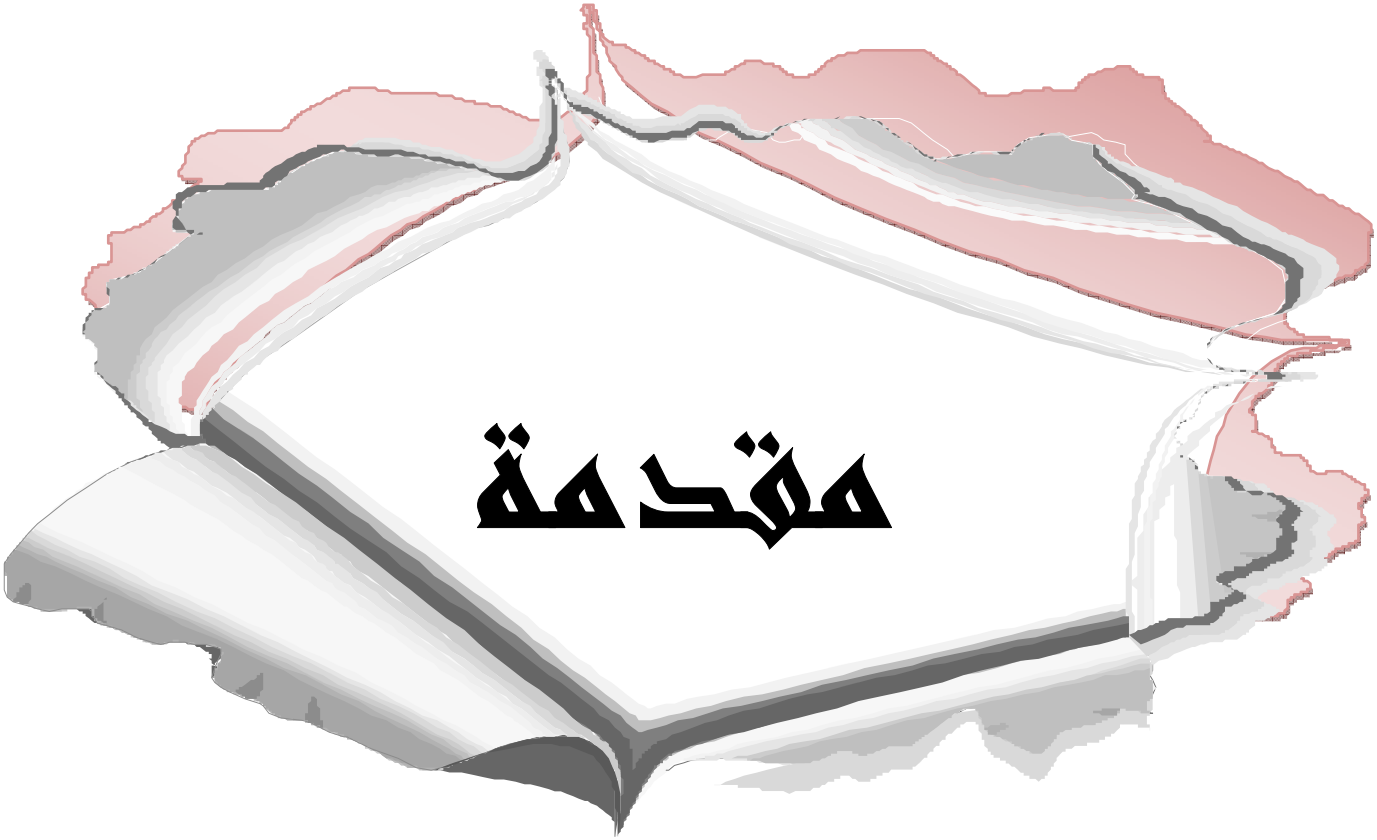
مقدمة

لقد أثبتت القضايا البيئية الراهنة بشكل واضح، التعقد والترابط الكبير الذي يميز العالم المعاصر، فلقد تطورت مع مرور الوقت من مجرد مصادر إزعاج بسيطة وصغيرة الى أخطار جديدة تحدق بمستقبل الإنسانية كلها بسبب درجة التلوث والتدهور البيئي الخطير التي تعاني منها مناطق عديدة من العالم كالتلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد الطبيعية. مما جعل الدول تهتم بمنظومة الحكومة العالمية بما تحتويه هذه الأخيرة من تكامل وتضافر الجهود الدولاتية المتمثلة في الإدارة الحكومية والفواعل غير الدولاتية المتمثلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي ودلك من خلال المشاركة في صنع السياسات البيئية والتخطيط السياسي المسبق للأهداف المرجوة.

إن مسؤولية حماية البيئة هي مسؤولية الجميع ولا يمكن أن تتطلع بها الإدارات الدولية لوحدها، وهذا ما تحتاجه الدراسة بالتركيز على الدور التي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات والمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات غير الحكومية وذلك نظرا لاتصالها القريب والمباشر بفئات المجتمع خاصة إذا كانت تعمل هذه الأخيرة في ظل إستراتيجية محكمة التخطيط، تستند إلى الإحساس بالمسؤولية المشتركة فيما بينها وتسعى من خلالها إلى تحقيق رفاهية الإنسان بالدرجة الأولى .

أهمية الموضوع

ترجع أهمية دراسة دور الفاعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية إلى ما يلي:

1- أهمية الأدوار التي يمكن أت تقوم بها الفواعل غير الدولاية التي لم تعد الدول قادرة على القيام بها لوحدها في ظل التعقد المتزايد للحوكمة البيئية العالمية.

2- معرفة إلى أي مدى تساهم الفواعل غير الدولاتية في حماية البيئة، وما هي الآليات التي اتبعتها في تأثيرها في الحكومة البيئية العالمية.

أهداف الدراسة

مع تزايد الإهتمام بدراسة موضوع الفواعل غير الدولاتية، وفي إطار الحيوية (العلمية والعملية) التي يكتسيها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي تؤديها خاصة في مجال الحكومة البيئية العالمية، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وإبراز مدى فعالية وتأثير الفواعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية، وحصر المشاكل التي تواجهها في أداء وظائفها وكيفية تجاوزها.

مبررات اختيار الموضوع

المبررات الدانية

كان اختيارنا للموضوع نابعا من الاهتمام والميول الشخصي لدينا لدراسة المواضيع الحديثة والديناميكية والدخول إلى مجال البحث حول موضوع الفواعل غير الدولاتية والحكومة البيئية العالمية، نظرا لجدة الموضوع وحيويته بحيث يعطي أفاقا واسعة للباحث ويعطيه المزيد من زوايا الرؤية والتحليل .

المبررات الموضوعية

- السعي إلى إثراء المكتبة الأكاديمية بعمل جديد يهدف إلى شرح هذه الظاهرة الجديدة على الساحة الدولية .
- فهم و تفسير الأسباب التي تقف وراء تنامي أدوار الفاعل غير الدولاتية.

أدبياب الدراسة

يعد موضوع دور الفواعل غير الدولاتية من المواضع التي عملت الأدبيات الغربية على العناية به بالتحليل والشرح على عكس الأدبيات العربية التي لازال يشكل لها هذا الموضوع تحديا أكاديميا ، وفي محاولة معرفة الأدبيات التي درست هذا الموضوع نجد كتابات : بوب رينا لدا bob reinalda الفواعل غير الدولية في النظام الدولي non state actors in the international

System of states 2009 ، وكذلك اسهام الكاتب جوي سايا seiya joey في مقالة :

The role of no – state actors in in international relations

دور الفواعل غير الدول في العلاقات الدولية أما الدراسات العربية فتجد بعض المقالات لبعض الأساتذة أمثال مراد بن سعيد بعنوان الحكومة الدولية إلى الحكومة العالمية : المقولات الأنطولوجية في تحليل الحكومة البيئية العالمية و كتابات الدكتور الحسين الشكراني بعنوان نحو حوكمة البيئة العالمية بالإضافة مذكرة ماستر للطالبة نوال تعالب بعنوان دور الفواعل غير الدولانية في الحكومة البيئية العالمية .

إشكالية الدراسة

تميز عالم ما بعد الحرب الباردة بالتركيب والتعقيد وتسارع الأحداث، فقد طرحت المشكلات البيئية العالمية تحديات وضغوطا كثيرة على المجتمع الدولي، فالمخاطر البيئية

أصبحت طبعة عالمية ما يستدعي وجوب تضافر الجهود الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في الاهتمام بالحكومة البيئية العالمية، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى إستطاعت الفواعل غير الدولاتية التأثير في الحكومة البيئية العالمية ؟

من أجل هذه الإشكالية العامة تثار مجموعة من التساؤلات التي تستدعي التوقف عندها من أجل تفكيك مفهوم الفواعل غير الدولاتية والحكومة البيئية العالمية ويمكن إجمال هذه التساؤلات في ما يلي:

- ما المقصود بالفواعل غير الدولاتية ؟
- ما المقصود بالحكومة البيئية العالمية ؟
- ما هي آليات عمل الفواعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية ؟

الفرضيات

للإجابة على هذه الإشكالية ننطلق من فرضية أساسية مفادها :

إن فاعلية تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية، مرفوق بمدى مساعدة الحكومات لها وقدرة هذه الفواعل على مواجهة العقبات التي تواجهها أثناء عملها.

أما الفرضيات الثانوية فتتمثل في:

1- في ظل التطورات العالمية الراهنة وتراجع دور الدولة الوطنية، يفترض أن يكون هناك تأثير كبير للفواعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية .

2 - القطاع الخاص له فاعلية كبيرة في سياسة بيئية عالمية

المقتربات المعتمدة في الدراسة

إن العمل على توضيح قدرة الفواعل غير الدولاتية على التأثير في الحكومة البيئية العالمية، يستوجب منا الإعتماد على مجموعة من المناهج والمداخل التي تساعد في ذلك وهي على النحو التالي :

1- منهج دراسة حالة Case Study Approach

يعتمد منهج دراسة حالة على التركيز على وحدة معينة أو مجموعة وحدات سواءا كانت فرادا أو منظمات أو أنظمة سياسية ومعرفة قدرتها على التأثير، حيث يساعدنا هدا المنهج معرفة تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية

2- مدخل تحليل النظم Systems approach

يتميز هذا المقترب بأن مدخلات النظام فيه متؤثرة ومرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية، لذلك يساعدنا هذا المدخل في دراسة الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية العالمية، حيث أن السياسات العامة البيئية العالمية تشارك في رسمها مختلف الأطراف الدولية وغير الدولية.

3- مدخل الشبكة network approach

يساهم هذا المدخل بإيضاح الأطراف المختلفة التي تتشارك في صنع السياسة العامة العالمية وكذلك إتخاذ القرارات السياسية على المستوى العالمي والتى عادة ما تكون في شكل شبكات تتشكل من فاعلين حكوميين وغير حكوميين.

تفصيل الدراسة

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف العملية للدراسة، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ودلك على النحو التالي:

الفصل الأول: سنقوم بالتطرق إلى الضبط التعريفي لمتغيرات البحث في ثلاث مباحث بدأ بمفهوم الحكومة والحكومة العالمية في المبحث الأول ثم سنخصص المبحث الثاني إلى تعريف البيئة والحكومة البيئية العالمية وكذلك جذورها، أما المبحث الثالث سنخصصه لتعريف الفواعل غير الدولاتية والتطرق إلى أهم مكوناتها.

الفصل الثاني: ويمثل صلب الموضوع حيث ينقسم كذلك إلى ثلاث مباحث، حيث أهتم المبحث الأول بتأثير القطاع الخاص عامة والشركات متعددة الجنسيات خاصة في إدارة الشؤون البيئة العالمية و آليات عملها أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى المجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات غير الحكومية خاصة في حماية البيئة وأساليب عملها، أما المبحث الثالث فقد تضمن بعض المنظمات غير الحكومية المهتمة بالقضايا البيئية كمنظمة السلام الأخضر العالمية ومساهمتها في الحكومة البيئية.

الفصل الثالث: أما هذا الفصل فقد قسم إلى مبحثين، حيث إهتم المبحث الأول بأليات تفعيل تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية، أما المبحث الثاني فقد إهتم بالتحديات التي تواجه عمل الفواعل غير الدولاتية في التأثير في الحكومة البيئية خاصة مشكلة التمويل التي تمثل كأحد أبرز المعيقات التي تضعف من عملها.

صعوبات الدراسة

صعوبة الترجمة والبحث عن المعاني الموجودة في المراجع والمقالات، وكذلك نقص المراجع المتعلقة بالموضوع باللغة العربية خاصة في مكتبة الجامعة وذلك راجع إلى جدة الموضوع محل الدراسة.

أيضا ضيق الوقت، على اعتبار أن الموضوع محل الدراسة يستوجب مدة أطول لمعالجته بشكل كافي ودقيق وهذا راجع إلا أن اختياره وتخمر أفكاره كانت في فترة زمنية قصيرة.

الفصل الأول

الفواعل غير الدولاتية والحوكمة البيئية العالمية:مقاربة مفاهيمية

سنقوم في المقام الأول بتسليط الضوء على متغيرات البحث كمفاهيم تحتاج للضبط والتحديد حسب ما يتطلبه السياق العام للدراسة (تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية) وهكذا سنتطرق إلى ما يلي:

- مفهوم الحوكمة والحوكمة العالمية و المواقف المختلفة في تعريفها .

- إلقاء الضوء على البيئة والحوكمة البيئية العالمية من خلال التطرق إلى أهم التعريفات والخصائص.

- تعريف الفواعل غير الدولاتية وأهم مكوناتها

المبحث الأول: تحليل مفهوم الحوكمة العالمية

يشهد مفهوم الحوكمة العالمية Global Governance مند نهاية الحرب الباردة شيوعا واسعا في معجم عدة حقول مثل العلوم الاقتصادية والتسييرية، وكذا العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كما أنه مفهوم شائع على المستويين المحلي والدولي، فهو يثير جدلا حول مجموعة من القضايا أهمها:

- ما إذا كانت الحوكمة Governance شكلا للتحكم يتجاوز الدولة أم يتضمنها.

- نقص في فهم سلسلة أشغال الحوكمة العالمية، إبتداء من المستوى العالي وصولا إلى مستوى الدول والجماعات تحت الدولة.

- إضافة إلى النقاش المعياري المتأجج بخصوص دعم أو معارضة الحوكمة العالمية للتفاوتات العالمية بين الدول والجماعات والأفراد.[1]

وقبل التفصيل في مضامين مفهوم الحوكمة العالمية، نرى أنه من الضروري أن نحدد ما هو المقصود من مفهوم الحوكمة.

المطلب الأول: دلالات مفهوم الحوكمة

يدين تطور مفهوم الحوكمة أساسا إلى حقول معرفية متعددة مثل المؤسساتية والمؤسساتية الجديدة في الاقتصاد، النظرية الاقتصادية للسياسة والتنظيم، والعلوم السلوكية، والتي تبرز دور العقود والاختبارات، وننقد النموذج التقليدي للسوق الحرة الذي يعتبر أن " المؤسسات " سوف تنشأ تلقائيا، وبشكل عفوي عن المعاملات العقلانية بين الفواعل، وترجع هذه الجهود تاريخيا إلى الربع الثاني من القرن العشرين من خلال أعمال **رونالد كوز** Ronald Coase خاصة في كتابه المعنون بـ "طبيعة المؤسسة "سنة 1937.[2]

أما علماء السياسة فيرجع استخدامهم للمفهوم إلى بداية التسعينات من القرن العشرين وذلك في سعيهم لمحاكاة لكل من الاقتصاديين والمنظمات الدولية التي دأبت على استخدامه

---

[1]: Jean Grugle and Nicola piper, Critical perspectives on global governance: right and regulation in governing regimes,1st ed. New york : taylor and Francis, 2007.p 2.

[2]: صالح زياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكاليات، باتنة ، ط1، دار قانة، 2010، ص ص 12-14 .

في إطار التعبير عن جهود تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها قصورا واضحا في الأداء من حيث الفعالية والكفاية.[1]

حيث يقصد بها البنك العالمي مثلا: "تلك الطريقة التي تمارس وتدار بها السلطة، في تسييرها للموارد المجتمعية والاقتصادية لبلد ما."

وعليه فالحوكمة باعتبارها نمطا للتنسيق الاجتماعي ترتبط بالحكم (governing)

وتتمايز عنه في الحين ذاته. وحيث يعبر الحكم عن فعل، أو جهد يهدف لتوجيه وقيادة وتسيير قطاعات اجتماعية والتحكم بها، فإن الحوكمة بالأحرى تتعلق بكيفية الوصول إلى هذا الفعل، وعبر أي أشكال من التفاعل (تداول، تفاوض، ضبط ذاتي، أو خيار سلطوي) ومدى التزام الفواعل بالقرارات الجماعية.[2]

أي أن الحوكمة تعد " الإطار والقواعد العامة " التي يسري من خلالها فعل الحكم وعملياته.

وجدير بالتأكيد على أن الحوكمة تختلف عن "الحكومة" "Government" التي يمكن اعتبارها نمطا معينا من الحوكمة، وهو ما تلخصه عبارة **"حوكمة بواسطة الحكومة** حيث أن الحوكمة تشير إلى المؤسسات الرسمية المتضمنة في نظام تراتبي للمعايير ووضع القواعد، والإشراف على الإلتزام بالقواعد فرضها، إلا أن الحوكمة أشمل وأكثر تنوعا لتتضمن أشكال أخرى للحكم بمشاركة الحكومة أو بدونها.[3]

إن الحكومة تتضمن معنى أضيق من الحوكمة، حيث أن الحكومة يشار من خلالها عادة إلى السلطات الرسمية الثلاث في الدولة، فضلا عن التعريفات التي تحصرها في الأجهزة التنفيذية ذات الصلة المباشرة بصناعة السياسات العامة وشؤون المواطنين، لكننا عندما ننتقل إلى الحوكمة فإننا نكون بصدد منطق جديد يتسم بالاتساع، وفلسفة جديدة لإعادة ترتيب العلاقة بين السلطة والحكم بسبب فقدان الدولة مركزيتها وهبتها ونجاعتها فيما يتعلق بالعمل الحكومي.

[1] نفس المرجع.ص 15.

[2]: Kemp,R. Potro, S. and Gibson,R B. " Governance for sustainable devlopment:moring from theory to practice,int.J. sustainable devlopment".vol.8.N1/2.2005.p.p.12-30.

[3]: Tanja hruhl and volker Rittberger,from international to globa governance: Actors, Collecutue decision making, and the united national in the world of the twenty-first centry. in: Volker Rittberger (edt),global governance and the united nation system. New york, United nation university press, 2001.p 5.

إلا أن لفظة الحوكمة يضفى عليها شحنة معيارية واضحة، حيث عادة ما يضاف إليها وصف **" الرشادة "** أو **" الجودة "**، مع أنها ليست من صميم المفهوم، وإنما تركيبات تحيل إلى مفاهيم أخرى.[1]

المطلب الثاني: تجادبات حول مفهوم الحوكمة العالمية

من مظاهر التشويش والغموض الحاصل في إدراك واستخدام مفهوم الحوكمة العالمية أن الكثير من الأعمال المشتغلة بتحديد المفهوم، أن تستخدمه كأداة لفهم الظواهر السياسية العالمية تبدأ باعتبار يكرس هذه الميزة الغامضة له.

وقد عبر **" ل. فينكلشتاين "** "L. Finkelstein"عن هذه الحالة قائلا: "... نقول حوكمة لأننا لا ندري حقا ما نسمي به ما يجري على الأرض." " وأن الحوكمة العالمية تبدو كأنها تعني عمليا أي شيئ."[2]

أولا: سياق بروز الحوكمة العالمية كنمط بديل لتسيير الشؤون العالمية:

يمكن الحديث عن عدة أسباب في هذا الإطار، لكنه من الطبيعي أن يفكر المرء بالتعقد المتنامي للأخطار والمشاكل العالمية، كدافع وموجه أساسي للحوكمة العالمية، هذا التعقد قادته بالأساس حركية العولمة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية متمثلة في:

1- تعمق الإعتماد المتبادل الدولي.

2- زيادة الوعي بترابط المشكلات وتأثيرها المتبادل.

3- ذوبان الحدود بين مسائل السياسات الداخلية ومسائل السياسات الدولية وزيادة التشابك بينها أخيرا.[3]

أما **مارك بيسون** "Mark Beeson" فيعتبر الحوكمة العالمية كنمط خاص من العمل يهدف لحل المشكلات وتسيير مساءل السياسة، وأن العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي تحت مسمى العولمة، قد أدت بشكل مغاير إلى تغيير معالم الحوكمة، يربط بشكل ملفت بين المفهومين لأجل وصف آليات إشتغال النظام العالمي القائم اليوم قائلا: «**إذا كنا نفهم العولمة على أنها عملية أو مجموعة عمليات تنطوي على تحولات في**

[1]: صالح زياني ومراد بن سعيد، المرجع السابق الذكر.ص. 17.

[2]: Finkelstein, Lanrence S, "what is global governance?" global governance,1: [367-372].1995.p.368.

[3]: Ibid. p.4.

تنظيم المجال الإجتماعي للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية خلقت تدفقات وشبكات نشاط وتفاعل وممارسة السلطة ما بين القارات وما بين الأقاليم، وإذا كنا نفهم الحوكمة على أنها جميع تلك الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون والإداريون والهادفة إلى توجيه وقيادة ومراقبة المجمعات والتحكم بها، فإنه لا محالة تقريبا من المزاوجة بين المفهومين في سعينا لوصف طريقة اشتغال النظام الدولي المعاصر.»[1]

وبالنسبة **"لبيسون"** كانت لحظة نهاية الحرب العالمية الثانية تحت مظلة الهيمنة الأمريكية لحظة مفصلية في مسار إنبثاق المعالم الجديدة للحوكمة العالمية، وهذه الحوكمة العالمية تتميز بميزتين أساسيتين هما:

أولا: أنها نظام تطور ليبرالي قائم على السوق الحرfree market- oriented والنشاط الإقتصادي الذي سيغزو أغلب المعمورة في النهاية، وأنها صممت لتشجع الإنفتاح والتكامل الإقتصاديين.

ثانيا: أن وسيلة الحوكمة العالمية الأساسية هي كانت مجموعة من المنظمات ما بين الحكومية أنشئت وطورت لتسهل وتضبط النظام الدولي الجديد، حيث تبرز المؤسسات الشهيرة والمعروفة بمؤسسات **"بريتن وودز"** على أنها كانت الخطوة الأهم في الطريق إلى الحوكمة العالمية الجديدة.[2]

ثانيا: مواقف متعددة في تعريف الحوكمة العالمية

حسب **فيليب مولر** "**Ph.S.Mueller**" هناك ثلاث إستراتيجيات أو مواقف لتعريف الحوكمة يتبناها مختلف المهتمين من أكاديميين و صناع السياسة.

الأولى ترفض أن يكون هناك شيء إسمه الحوكمة العالمية رفضا مطلقا، والثانية تقدم إفتراضا مثاليا لتسيير المسائل العالمية وتطويها والتي يمكن تجسيدها عن طريق فواعل وممارسات خاصة ومحددة، وفي مقابل هذه الإستراتيجية هناك إستراتيجية ثالثة تجاور مفهوم العالمية بظواهر أخرى مثل العولمة والمشاكل والقضايا المترتبة عنها.

---

[1]: Mark Beeson, "global governance." in: O'hara,phillip (ed),Encyclopedia of public policy: governance in a global age,Routledge, london,2009,p.180.

[2]: Ibid,p.181.

1/ الموقف الرافض

يعتبر الإتجاه الأساسي في نظرية العلاقات الدولية، والذي استمر في إيجاد الصعوبات التي رافقت الحوكمة العالمية وذلك بسبب صياغة مفاهيمها الأساسية للنظام الدولي والنظر إليه كنظام "فوضوي"،[1] وعلى هذا النحو فالحوكمة العالمية بالنسبة للعديد هي لاشيء، وهي حسبه أيضا استمرار لأدبيات الإعتماد المتبادل لسنة 1970 أو النقاشات والمحادثات حول الأنظمة في سنة 1980 التي حددت قوة الدولة المركزية على أنها بؤرة نظرية العلاقات الدولية، في حين أن الباحثين الذين بدؤوا بإيجاد فواعل أخرى أكثر أهمية من الدولة أمثال –**هافلر** و **هسون كلفر**- لا يتصورونها على أنها وكالات أو شراكات مستقلة عن الدولة، لكن يبقى تعريف وظائفها في علاقات الدولة القومية أي نظام ما بين الحكومات للأمم المتحدة.

كذلك ورغم أن **جيمس روزنو** "James Rosenou" يعتبر من بين أوائل الكتاب المساهمين في النقاش حول الحوكمة العالمية، غير أن هذا لم يمنع من وجود نظرة تشاؤمية نوعا ما في تفكيره في الحوكمة العالمية، والتي مفادها أن النقاش حول الحوكمة العالمية لم يتخل عن مفهوم النظام الدولي الفوضوي، ولم يساهم بعد في النظام السياسي العالمي.[2]

ومن خلال أحداث 11 سبتمبر 2001، لاحظ **مولر** إزدياد تأثير الإتجاه الرافض للحوكمة العالمية مرة أخرى، كما ضمن أيضا باستمراريته طالما أن باحثي وصانعي السياسات ودارسي هذا المنظور، إستطاعوا أن يقنعوا بقية العالم بالمنظور الممركز حول الدولة والأمن الصلب هو ما يتلاشى مع وقائع الحياة السياسية.[3]

إذا من خلال ما سبق، نستنتج أن أصحاب هذا الإتجاه يرفضون فكرة الحوكمة العالمية وينكرون وجودها نكرانا مطلقا، وذلك بحجة أن النظام الدولي أو العالمي يفرز نوعا من الفوضى، اللااستقرار، واللانظام.

---

[1]: Markus lederer and phillip Muller,challenging global governance:Acriticol persepective,havard:CPOGG workshop at havard law school,2003,p.4.

[2]: Ibid,p.5

[3]: Andreas hasenclever,Theories of international regimes, Cambridge:Cambridge university prees,1997,p.27.

2/ الموقف الإيجابي

وهو الموقف الذي يقول أن هناك محاولة جديدة للإمساك بكل الممارسات الجديدة التي تطورت مع النظام العالمي الجديد، من أجل وضع تعريف إيجابي للحوكمة، وأبرز مثال على هذه الممارسات، تعريف مجلس الحوكمة العالمية الذي أعلن أن الحوكمة العالمية هي: **مجموع العمليات الفردية والمؤسساتية العامة والخاصة التي تسير مصالحها المشتركة**، وهي **عمليات مستمرة تحمل صراعات واهتمامات مختلفة من الممكن أن تسوى عن طريق الفعل الجماعي** (**Collective Action**) **والفعل التعاوني** (**Cooperative Action**).[1]

وبدراسات علمية أكثر وضوحا جاءت محاولة **جيمس روزنو** "James Rousnou تركز على دوائر السلطة "Spheres of Authority" التي لها القدرة لوضع معايير على مستويات مختلفة، فبالنسبة **"لروزنو** "الحوكمة العالمية تشمل كل البناءات والعمليات المهمة للمحافظة على الحد الأدنى للنظام العام، والتحرك نحو تحقيق الأهداف الجماعية للمجتمعات على المستوى العالمي.[2]

وفي تعريف آخر للحوكمة العالمية نجد إستعمال الحوكمة العالمية للتعبير عن حقيقة تجريبية للفواعل غير الدولاتية الذين أصبحوا عبارة عن شركاء على الصعيد الدولي، لذلك فإن جزءا كبيرا من النقاش حول الحوكمة العالمية تم تكريسها لتصوير أي الفواعل أكثر تأثيرا في الحياة الدولية، وكيف تمارس هذه الفواعل تأثيرها ونفوذها وكيف تعطي الشرعية لمبادئها في العلاقات الدولية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات وكل منظمات المجتمع المدني التي أثبتت وجودها كفواعل في العلاقات الدولية.

3/ مواقف مجاورة الحوكمة العالمية بمفهوم آخر أكثر رسوخا

حيث يتم تعريف الحوكمة العالمية في هذا الموقف من خلال مجاورتها بمفهوم معروف أو متداول بشكل أكثر تحديدا ومن أكبر المجاورات شيوعا تعريف الحوكمة العالمية بأنها **"حوكمة بدون حكومة"** أو أنها فعل مماثل على المستوى الدولي لما تفعله الحكومة داخليا، أو المجاورة الشائعة أيضا في أدبيات الاقتصاد السياسي العالمي، ربط

[1]: Ibid: p.27.

[2]: Commission of global governance, Our global neighbor hard, Oxford: Oxford university press, 1995,p.17.

الحوكمة العالمية بالعولمة الاقتصادية أين تقدم الحوكمة العالمية غالبا على أنها الإجابة السياسية على العولمة الاقتصادية.

ذلك أن الحوكمة العالمية بشكل عام تعنى بضبط القضايا والمشاكل التي تأثرت بظاهرة العولمة إلى حد كبير وجعلت منها قضايا ومشاكل معولمة بالفعل، إذ يذهب **"كريستيان ماي"** "Christian may"إلى أن بؤرة الاهتمام الرئيسية الأصلية للحوكمة العالمية كانت إدارة أو ترويض العولمة، وأن تقرير لجنة الحوكمة العالمية الشهير لسنة 1995 كان يدور أساسا حول إيجاد الحلول للمشاكل التي نشأت مع الاعتماد المتبادل العالمي التي جعلت أشكال التعاون البين دولاتية التقليدية تبدو غير كفؤة للتعامل معها.[1]

أما **"هوفمان"** و**"بارتيس"** فقد ميزا بين ثلاثة تصورات كبرى لمفهوم الحوكمة العالمية وهي كالآتي:

أ- الحوكمة العالمية كظاهرة تعنى بتسيير المشاكل العالمية

ويتبنى هذا المنظور قطاع عريض من الأدبيات الصادرة تحت عنوان الحوكمة العالمية، حيث تعتبر الحوكمة العالمية مجموع النشاطات الواعية بذاتها لمنظمات ومؤسسات، كما تركز على الصفة العالمية (**Global**) للحوكمة بالنظر إلى الطبيعة المتعولمة لقطاع متزايد من القضايا والشؤون الاجتماعية، كما تتضمن الحوكمة العالمية حسب هذا التصور أيضا مجموعة من الأدوات أو الأنشطة القائمة أو المرجو تصميمها بغرض التعامل مع هذه القضايا.

ب- الحوكمة العالمية كمشروع (نمو نظام عالمي ليبرالي)

يعتقد متبنوا هذا التصور أن نهاية الحرب الباردة قد أعطت الفرصة الذهبية لقيام حوكمة عالمية على أساس نظام أو منهج ليبرالي سياسيا واقتصاديا، كما أثار انتقادات القواعد النظرية النقدية التي تعير الحوكمة العالمية المعاصرة " أداة قهر" اقتصادي وسياسي إضافية في يد النظام العالمي الرأسمالي.[2]

[1]: Christian May,global Democracy,private governance and the ideology of global civil society, paper prepared for the 6th pam-curopean conference on international relations,torino/Italia:12-15 septomber 2007.viend on 08/02/2016.

[2]: Mathew J,hoffmam and Alice D.Ba contending perspectives on global governance coherence, contestation and world order, new York,1st,Routledge,new York,2005,p.5.

ج- الحوكمة العالمية كتصور شامل للعالم (مقاربة تحليلية جديدة)

يعتبر هذا التصور الحوكمة العالمية بالأساس تحولا في فهمنا للسياسة العالمية والعلاقات الدولية معا وهي بالتالي أداة تحليلية ومفاهمية للنظر إلى السياسة العالمية بشكل مختلف عما دأب عليه حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه،إلى غاية تسعينات القرن العشرين، للتدليل على التغيرات التي تصيب العالم، و ذلك من خلال ثلاث جهات:

1- توسيع مجال التحليل ليضم مجموعة متنوعة من الفواعل و كذا فئات أوسع من القضايا.

2- تركيز منظري الحوكمة العالمية على القواعد، ونظم القواعد التي تكبح وتؤثر على سلوك الفاعلين في السياسة العالمية، مقابل التركيز التقليدي على القوة والتفاعلات المنفلتة بين الدول.

3- تصور السياسة العالمية بشكل أكثر تعقيدا وحركية بالمقارنة مع التصورات السلوكية للمقاربات التقليدية.[1]

ومن بين الأعمال الأكاديمية التي تبين هذا التصور نجد تصور **ديفيد فيدلر** Fidler Divid" لنماذج الحوكمة الذي سنقدمه في الجدول التالي:

[1]: Ibid. p, 5-6.

جدول رقم (1): نماذج الحوكمة حسب **ديفيد فيدلر**"Divid Fidler" .

نماذج الحوكمة	الفواعل المتدخلة	مصادر القواعد	نطاق اتخاذ القواعد
الحوكمة الوطنية	- الدول. - الكيانات غير الدولاتية، الشركات ومنظمات المجتمع المدني، نقابات العمال. - الأفراد.	- الدساتير. - القوانين. - التنظيمات الإدارية - العرف. - الأحكام القضائية.	- نطاق نفاذ القواعد محدود بالاختصاص الإقليمي للدولة.
الحوكمة الدولية	- الدول. -المنظمات الدولية.	- المعاهدات. -القانون الدولي العرفي. -المبادئ العامة للقانون.	- تنفيذ القواعد بين الدول بشكل مباشر، أو غير مباشر عبر المنظمات الدولية.
الحوكمة العالمية	- الدول. -المنظمات الدولية. -الشركات متعددة الجنسيات. -المنظمات غير الحكومية. - الأفراد.	- المعاهدات. -القانون الدولي العرفي. -المبادئ العامة للقانون. - القانون الناعم. - القواعد غير الملزمة.	- تنفذ القواعد وتؤثر على العلاقات بين الدول وعلى سلوكات وأنشطة الفواعل غير الدولاتية والأفراد.

Source: Divid fidler, "Global health governance: over view of the role international law in protecting and promoting global public health". P 7. Vieud on 16/02/2016.

[apps. who. Int / iris/ Bitstrean/ 10665/689336/1/ A 85729- eng. pdf]

أو نموذج **فليب باتبيرغ** "Philipp Pattlerg" الذي يعرف الحوكمة العالمية على أنها أداة تحليلية حيوية لرصد التحولات الكبيرة للسياسة العالمية المعاصرة وعملياتها، حيث

تسمح هذه الأداة بأخذ الفواعل غير الدولاتية وأنشطها السياسية بجدية أكبر، كما تهتم بالآليات الجديدة لإنتاج المنافع العامة العالمية والحفاظ عليها، كما تلقي الضوء على نشأة وتأسيس فضاءات جديدة ومستقلة للسلطة تقع فيما وراء الدولة.[1]

جدول رقم (2): تصنيف ف. بانبيرغ لآليات الحوكمة العالمية حسب فئة الفواعل المتدخلة والغرض منها.

الفواعل المتدخلة / الغرض من الآلية	عامة	هجينة	خاصة
توفير الخدمات و المنافع	صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA)	المبادرة العالمية للإبلاغ (GRI)	خوصصة خدمات المياه
التنفيذ	الرفق البيئي العالمي(GEF)	الشبكة العالية حول الطاقة (GNESD)	مبادرة استدامة الإسمنت (CSI)
صنع القواعد	قمة جوهانسبورغ	اللجنة العالية للسدود (WCD)	مجلس الاستشراف البحري (MCS)

Source: Philipp patt herg. The institutionalisation of private governance: conceptualizing an Emerging trend in global emironmental politics.in:«http://www.glogov.org/inages/doc/wp9.pdf»

[1]: Phillip pattberg,the institutionalization of private coverance: conceptualizing and energing.trend in global emironmental politics.in: [http:// www.glpgov.org/ images/doc/inp 9.pdf].

المبحث الثاني: الحوكمة البيئية العالمية: المفهوم، الخصائص والوظائف

تعتبر الحوكمة البيئية العالمية مفهوما شائكا كغيره من مفاهيم الحوكمة، فقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المفهوم لكنها تشترك في إبراز خصائص أساسية للحوكمة البيئية العالمية التي تؤكد على الأبعاد السياسية للضبط البيئي العالمي.

وتأتي منهجية مناقشة مفهوم الحومة البيئية العالمية من خلال التطرق إلى جذورها وتعريفها مما يسمح باستنتاج مجموعة من الخصائص في إطار نقد الفهم القائم على الدور المركزي للدولة في الإدارة البيئية العالمية، لنتطرق في الأخير إلى وظائف الحوكمة البيئية العالمية التي تتحدد من خلالها فعالية النظام البيئي العالمي.

المطلب الأول: الحوكمة البيئية العالية: التعريف والجذور

إرتأينا أن نبدأ أولا بتعريف البيئة في اللغة وكذلك في الاصطلاح ثم ننتقل بعدها إلى الحوكمة البيئية العالمية.

أولا: البيئة لغة

تتفق معاجم اللغة على أن البيئة تعبر عن المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي، وقد تعبر عن الحالة التي عليها ذلك الكائن.[1]

فقد جاء في لسان العرب **بوأتك بيتا** بمعنى **اتخذت لك بيتا**.

البيئة والباءة والمباءة : المنزل، وتبوأ فلان منزلا أي اتخذه، وفي اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ "**Environment**" للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، الماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان، أما من الوجهة العلمية فهي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره، وفي اللغة الفرنسية تعرف كلمة "Environment" بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان.[2]

ثانيا: المفهوم الإصطلاحي للبيئة

على الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، ألا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، ويرجع ذلك إلى تباين مدلولها تبعا لنمط

---

[1]: فارس محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر و قطر و دور الأمم المتحدة في حمايتها. الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005،ص. 18.

[2]: نفس المرجع: ص. 20.

العلاقات التي تربط الإنسان بهذا المصطلح، حيث تباين الباحثون والمختصون فيما بينهم في وضع تعريف محدد لاصطلاح البيئة يتفق عليه الجميع، فتعددت تبعا لتلك التعاريف في هذا الشأن ،فهي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت شيدها لإشباع حاجاته، في حين وضع لها المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا مفاده بأنها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها.[1]

كما تعرف البيئة أيضا على أنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر ويؤثر فيه بكل ما يشمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات، سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمنه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية وبرية أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود ....الخ.[2]

ننتقل الآن إلى الحوكمة البيئية العالمية.

يمكن تعريف الحوكمة البيئية على أنها مجوعة العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية.[3] كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها " مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي، وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.

ومن هنا يمكن تعريف الحوكمة البيئية العالمية بأنها كيفية تنظيم مختلف الفواعل في عليات صنع القرار في المستوى العالمي، من أجل حل التحديات والنزاعات البيئية وتعزيز البيئة العالمية، ضف إلى ذلك أن الحوكمة البيئية العالمية تمثل شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقات، ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي

[1]: محمد حسين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية. ، بيروت، النسر الذهبي للطباعة، 2002، ص. 7.

[2]: زين العابدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة: المواجهة و المصالحة بين الإنسان و بيئته. الكويت، ط2، دار البحوث العلمية،.1998.ص. 17.

[3]: M.C. lemos and A Agrawal, ennronmental governance, Annual Review of environment and resources,vol.31-2006.p.298.

للحوكمة البيئية العالمية تتضمن كيانات مؤسساتية متعددة، رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في النظام.[1]

ويعد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى حقل الدراسات السياسية، حيث بدأت القضايا البيئية في الظهور على الأجندة العالمية في الستينيات وبداية السبعينيات، وبلغت ذروتها في عالم السياسة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (UNCHE) لسنة 1972 في ستوكهولم، وبهذا أصبح المؤتمر نقطة بداية لعدد كبير من المبادرات على المستوى العالمي، (مثل الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف).

وهكذا كان هناك مجتمع بحث ثابت، ولو كان صغيرا نسبيا حول السياسة الدولية للتغيير البيئي في السبعينيات، كما كان هناك عدد قليل نسبيا من الكتب والمقالات في المجالات الرئيسية، إضافة إلى بعض المساهمات الكبيرة وذلك في إطار العلاقات الدولية أما خارج هذا الإطار، فقد كانت هناك العديد من الأعمال الكبرى في الستينيات والسبعينات التي لا زالت تؤثر حتى اليوم على البحث في السياسة البيئية العالمية، مثل مقالة Garret Rardin" سنة 1968 بعنوان "مأساة المشاعات" "The Tragedy of th Commons".[2]

وقد بدأ بحث العلوم السياسية حول البيئة العالمية في التوسع خلال الثمانينات، مع نشر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 " مستقبلنا المشترك " والذي دعا إلى دمج مبدأ التنمية المستدامة، حيث أدى هذا القرير جنبا إلى جنب مع مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في **ريو دي جانيرو** سنة 1992 إلى وضع التغيير البيئي العالمي في قمة الأجندة الدولية.

وقد ظهرت في هذه الفترة ثلاث مجلات أكاديمية مكرسة بشكل كبير أو في جزء منها للقضايا البيئية العالمية، وهي: مجلة الشؤون البيئية الدولية 1989، مجلة البيئة والتنمية 1992، إضافة إلى مجلة السياسة البيئية 1992.

لقد استمر تطور الحوكمة البيئية العالمية من خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة سنة 2002، التي ركزت على البعد الإنساني للتنمية المستدامة وعلى فحص عملية تنفيذ أهداف مؤتمر **ريو دي جانيرو** سنة 1992 الأجندة 21 كما تناولت بعض القضايا الناشئة

[1]: صالح زياني و مراد سعيد، مرجع سبق ذكره. ص. 94.

[2]: Peter Dauvergne.Research in global environmental politics: history and trends, in peter Dauvergne and (ed). Handbook of global environmental politics. Canada, University of British columbia, ,2005.p.12.

حديثا مثل: خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية بحلول عام 2015، كما أدت هذه القمة إلى تعزيز الشراكات حيث تم رصد أكثر من 300 شراكة.[1]

وفي سياق هذا التطور وخلال كل هذه السنوات تم تحقيق إنجازات حيث ساعد بروتوكول مونتريال 1987 حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون على وقف استنزاف طبقة الأوزون، كما زاد إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1972 والاتفاقية الأممية الإطارية حول تغيير المناخ عام 1992 إضافة إلى لجنة التنمية المستدامة، وفواعل أخرى، القدرة المؤسساتية لمواجهة مختلف التحديات البيئية إلى جانب تفقد النظام.

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة البيئية العالمية

يمكن التمييز بين الحوكمة البيئية العالمية و السياسة البيئية الدولية التقليدية من خلال ثلاث خصائص أساسية تتمثل في: زيادة المشاركة، زيادة الخصخصة إضافة إلى زيادة التجزؤ.

أولا: زيادة المشاركة: التنوع من خلال المشاركة

توصف الحوكمة البيئية العالمية السياسة العالمية التي لم تعد تقتصر على الدول القومية فقط، بل تتميز أيضا بالمشاركة المتزايدة للفواعل الخاصة مثل شبكات الخبراء حماة البيئة، والشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى وكالات جديدة تنشأها الحكومات بما في ذلك المنظمات البين حكومية والمحاكم الدولية، لكنها تشارك في المؤسسات العالمية لمعالجة المشاكل البيئية دون أي ضغط من الدول أو الوكالات العامة، وهكذا يطلق عليها وكالات وراء الدولة "**Agency Beyond the state** " .

ومن هنا يمكن القول عن عناصر التطور الجديد للمشاركة في الحوكمة البيئية العالمية، والتي حددها كل من "**Frank Bierman** " و"**Philipp Pattlerg**" في ثلاث عناصر:

- يتمثل الأول في زيادة عدد الفواعل ودرجة مشاركتهم في الحوكمة البيئية العالمية، بشكل كبير خلال القرن الماضي.

[1]: Lisa Nelson, the role of the united nation: from stocholm to Johannesberg. Londan ,CRC press,2007,p.166.

- أما الثاني فيتمثل في زيادة تنوع أنواع المنظمات وذلك بظهور أشكال جديدة للمنظمات مثل منظمات صنع القواعد الخاصة **"pruste rule making organizations"** والشركات العامة والخاصة في مجالات معينة بدءا من إدارة الغابات، وصولا إلى المحافظة على التنوع البيولوجي.[1]

- في حين يتمثل العنصر الثالث في تكييف المنظمات التي تم إنشاؤها مع أدوار ومسؤوليات جديدة.

ويمكن رصد هذه الأدوار الجديدة من خلال الإشارة إلى دور مجموعة من الأفعال كما يلي:

- لقد أصبحت العديد من المنظمات غير الحكومية (**NGOS**) اليوم تشارك في وضع الأجندة، وصياغة السياسة، وتأسيس القواعد والتنظيمات حيث وصلت هذه المنظمات إلى عدد من الموارد التي منحتها القوة في المفاوضات المتعددة الأطراف.[2]

- كما اكتسبت شبكات العلماء دورا جديدا في توفير المعلومة التقنية المعقدة، التي تعتبر ضرورية في صنع القرارات حول القضايا المتميزة بعدم اليقين، حيث يتفق العديد من الباحثين على أن السياسات البيئية الناجحة تظهر بوجود الشروط التقنية المناسبة والتي تساعد على تحديد المشاكل و حلها.

- هذا إضافة إلى دور قطاع الأعمال حيث أصبحت مشاركة العديد من الشركات في المفاوضات الدولية مباشرة باعتبارها شريكة للحكومات، في إطار الأمم المتحدة و لا تنسى دور الوكالات الجديدة و الفواعل العامة في المستوى دون الوطني.

ثانيا: زيادة الخصخصة: التفاوض من خلال الشراكات

لقد ظهرت مؤسسات جديدة للحوكمة البيئية العالمية إضافة إلى النظام القديم للوثائق الملزمة قانونيا، و التي تمت مناقشتها من طرف الدول، حيث أصبح المزيد المزيد من الفواعل غير الدولاتية جزءا رسميا من مؤسسات الحوكمة البيئية العالمية، سواء تلك المتخصصة بوضع المعايير أو بتنفيذها.[3]

---

[1] .Frank Bergmann and Phillip Pattberg, global environmental governance: taking stock moring forward Annu,rev environ, Resour.vol. 33.2008. p. p. 280- 282.

[2] : Elisabeth Corel and Michele M. Betsill, Analytical farme work: Assessing the influence of NGO Diplomats. in, Michel M Bestil and Elisabeth corel (eds), NGO Diplomacy the tt press. Cambridge. 2008.p.p.22-23.

[3] : Frank Bier man and Phillip Pattberg.op.cit,p. 282.

وبهذا أصبحت الحوكمة البيئية العالمية تشير إلى التحول من الأنظمة بين حكومية "**Intergovernmental Regimes**"إلى التعاون عام / خاص، وخاص / خاص في صنع السياسة البيئية العالمية، فقد أصبحت الفواعل الخاصة شريكة للحكومات في تنفيذ المعايير الدولية، مثل: الوكالات شبه التنفيذية "**Quasi-implementing Agencies**" للعديد من برامج المساعدة التنموية التي يديرها البنك الدولي أو الوكالات الثنائية.

ضف إلى ذلك أن التعاون عام / خاص قد تلقى زخما كبيرا في القمة العالمية حول التنمية المستدامة سنة 2002، حيث أسهمت في تطوير شراكات جديدة مع تحسين فعالية القائمة منها، من خلال التركيز على شراكات الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

لقد تم اقتراح عدد من المفاهيم في إطار تحليل المؤسسات الجديدة للحكومة البيئية العالمية، مثل الأنظمة البيئية عبر الوطنية **transnational environmental regimes** والشراكات عام / خاص، أوالشبكة العالمية للسياسة العامة Global Public policy Networks، فبينما يؤكد مصطلح الأنظمة البيئية عبر الوطنية على التشابه مع الأنظمة البيئية بين الحكومية، مع وجود اختلاف في مصدر المعايير والقواعد والإجراءات صنع القرار، والتي تعتبر نتيجة للتعاون بين الفواعل غير الدولاتية، فإن مصطلح الشراكات عام/خاص تصف شراكة أكثر مرونة وأقل مأسسة للفواعل.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن ظهور فواعل ومؤسسات جديدة في الحوكمة البيئية العالمية يعبر على التنوع والخصخصة والتجزؤ.

ثالثا: زيادة التجزؤ: التعقد من خلال التجزؤ

تتميز الحوكمة البيئية العالمية الناشئة بزيادة التجزؤ في مختلف مستويات ومجموعات صنع القواعد وتنفيذها، وقد يكون هذا التجزؤ عموديا بين مستويات السلطة عبر الوطنية، والدولية والوطنية وكذا دون الوطنية (حوكمة متعددة امستويات) أوأفقيا بين مختلف أنظمة صنع القواعد المتوازية التي تحتفظ بها مختلف مجموعات الفواعل (حوكمة متعددة الأقطاب **Multipolar governance**).

[1] : Wolfgang Reinick, global public policy. foreign Affairs, vol 76 N6. 1997.p.p. 130- 138.

ومن هنا يمكن تفسير زيادة المأسسة العالمية للسياسة البيئية من خلا نقطتين أساسيتين حيث تتمثل الأولى في أنه لا يمكن حدوث أو تصور هذه المأسسة دون صنع سياسة مستمرة "**Continuing Policy making** "على المستويين الوطني و عبر الوطني، حيث أنه يجب تنفيذ المعايير الدولية محليا، كما يتطلب وضع المعايير العالمية صناعة القرارات و تنفيذها على المستوى المحلي، مع إمكانية التنازع والتآزر بين مستويات النشاط التنظيمي المختلفة.

أما النقطة الثانية، فتشير إلى كون المأسسة العالمية للسياسة البيئية لا تحدث بطريقة موحدة تغطي كل أجزاء المجتمع الدولي إلى نفس المدى، وأفضل مثال للتجزؤ الأفقي للسياسات هو استجابة البشر لمشكلة الاحتباس الحراري العالمية، حيث يلاحظ ظهور مقاربات متوازية للسياسة، والتي تشمل على حد سواء أهم أجزاء المجتمع الدولي، كما يمكن أن تتطور إلى أنظمة رقابية متباينة في الحوكمة العالمية للمناخ.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن الخصائص المميزة للحوكمة البيئية العالمية، يمكن أن تؤثر إلى حد كبير على وظائفها، سواء من حيث كيفية الأداء أو من حيث فعاليته، فما هي وظائف الحوكمة البيئية العالمية؟

المطلب الثالث: وظائف الحوكمة البيئية العالمية

تقوم فعالية الحوكمة بصفة عامة والحوكمة البيئية العالمية بصفة خاصة على أداء الوظائف المتعددة للحوكمة، حيث تختلف هذه الوظائف باختلاف المقاربة المستخدمة في تحديدها، فهناك من يحددها على أساس أهميتها في معالجة المشكلة العالمية للعمل الجماعي فيقسمها إلى ثلاث مجموعات كبرى **(مجال المعلوماتinformation domain) (فضاء السياسة policy Space)، (آليات العمل Mechanism Action).**

إضافة إلى التقسيم الذي تم إعتماده في إجتماع جامعة ييل الأمريكية Yale University لمناقشة حالة الحوكمة البيئية العالمية، حيث تم تقسيم هذه الوظائف إلى أربعة مجموعات أساسية سيتم توضيحها فيما يلي:

أولا: الوظيفة التشريعية

[1] : Frank Biermanm and Phillip Pattberg. op.cit.p.285.

إن الوظيفة التشريعية لا تشمل فقط التشريع وضع القواعد، بل تشمل أيضا توجيه الساسة والإشراف عليها، ومراقبة الميزانية والشرعية العامة، كما تتحدد هذه الوظيفة من خلال أربع مستويات للنشاط كما يلي:[1]

أ- وضع الأجندة: تساهم مجموعة من الفواعل (دولية وغير دولية) في وضع الأجندة الدولية، مع العلم أن (NGOS) تؤدي حاليا الجزء الأكبر من الوظيفة من خلال الإنذار المبكر، ولو أنها تقدم في كثير من الأحيان مطالب مبالغ فيها و إنذارات خاطئة.

وبالرغم من هذه المشاركة للفواعل غير الدولة (Non-State-Actors) إلا أن سلطة صنع القرارات الرسمية لتنفيذ العملية التشريعية تبقى في يد الفواعل الدولية.[2]

ب- صنع القرار: حيث تم تحديد مرحلتين لعملية صنع القرار، تتعلق المرحلة الأولى بقرارات إعتماد التشريعات والقواعد الدولية أوالتوجيهات السياسية وهي من اختصاص الدول السيادية، أما المرحلة الثانية فهي تعنى بالمصادقة على القواعد القانونية الدولية والتي تعتبر من اختصاص المشرعين الوطنيين.

وبالتالي يجب على البرلمانيين والمشرعين على المستوى الوطني تكثيف مشاركتهم في عملية صنع القرارات البيئية الدولية من خلال المساءلة التنفيذية وكذا مشاركتهم بفاعلية أكثر في العمليات الدولية من خلال المشاركة أكثر في الوفود الوطنية مثلا.

ج- التنفيذ: يعتبر التنفيذ من مهام الفواعل الدولية إلا أنه قد تم منح فواعل أخرى مسؤوليات متزايدة من أجل التنفيذ مثل: السلطات المحلية، كيانات القطاع الخاص وNGOS، وقد دعمت مجموعة البحث هذه هذا التوسع من خلال الشراكات، التي توفر آلية الحفاظ على الشفافية والشرعية في العملية التنفيذية.

د- الإشراف على التنفيذ: تعتبر هذه الوظيفة عموما مسؤولية السلطة الشرعية كما أنها تعتبر أحد عناصر عجز الحوكمة البيئية العالمية، باعتبارها وظيفة لا يتم أداؤها على المستوى الدولي، حيث أن الترتيبات الحالية لمراقبة التنفيذ والالتزام بالالتزامات البيئية الدولية ضعيف جدا، نظرا لعدم كفاية المعلومات التي تقدمها الحكومات فيما يتعلق بالتنفيذ.[3]

ثانيا: الوظائف التنفيذية

---

[1] : Tom Spencer, the Evolution of global legislation: practice, thery practice, prepared for global Environmental governance, New haven, the post. Johannesburg Agenda, Yale centre for environmental law and policy.. CT.23-25.october 2003,p.p. 3-8.

[2] : Peter M haas, Addressing the global governance deficil, Tokyo, united nations university press.2004.p.11.

[3] : Tom Spencer, op.cit. p.3.

يعتبر النظر في الوظيفة التنفيذية صعبا في السياق الدولي، لأن للدول الأعضاء صلاحيات تنفيذية في منظومة الأمم المتحدة، ومع ذلك يمكن النظر إلى الوظيفة التنفيذية من خلال ثلاث وظائف أساسية: وظيفة التنفيذ، الوظيفة الإدارية ووظيفة القيادة.[1]

بالرغم من هذا التعدد في الوظائف التنفيذية إلا أن معظم هذه الوظائف ترتبط بالقيادة فيما يتعلق بوضع الأجندة، واقتراح الميزانيات وبدء التشريع على أساس أن القيادة على المستوى الدولي تتميز بالمساءلة والمرونة، والشرعية والشفافية،والإنتهازية والثقة والقدرة على الإقناع، و وضع الإتفاقات، ومن هنا تم تحديد أبعاد القيادة التي يجب تطبيقها لتحقيق تماسك نظام الحوكمة ككل فيما يلي:

أ- البعد العملي: يجب على الهيئات الدولية تحفيز العلم والمساعدة في تحديد أجندة علم وبحث من أجل تحقيق الفعالية، كما يجب عليها تنمية القدرة على تحليل وتقييم التقدم وسد ثغرات المعلومات والبيانات، وهناك حاجة أيضا إلى دمج المعرفة عبر مختلف التخصصات ومساعدة المجتمعات العلمية على التفاعل مع صناع القرار.

ب- البعد المعنوي / الأخلاقي: يجب أن تتحدث القيادة عن الصالح العام وتساعد في تشكيل رؤية مشتركة حول البيئة، ويشمل هذا الدور في زيادة الوعي بين الحكومات وأصحاب المصلحة (**Stakeholders**) لكنه يشير أيضا إلى التركيز على المواطنين.

ج- البعد السياسي: كان هناك غياب للقيادة السياسية في الحكومات الفردية والنظام الدولي ككل، فالحكومات تحتاج إلى مكان حيث يتم وضع الأجندات والأولويات.

ثالثا: الوظائف القضائية

لقد قامت مجموعة البحث بتحديد 13 وظيفة في إطار الوظائف القضائية في الحوكمة البيئية العالمية وسنذكرالبعض منها كالتالي:

1- تعزيز حكم القانون..

2 - تعزيز الالتزام بالقانون من خلال تعزيز نظام المستويات القانونية.

3 - ضمان العدالة البيئية.

هذا فيما يتعلق بتحديد الوظائف القضائية، أما بالنسبة لأعداء هذه الوظائف فإن محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم، إضافة إلى تسوية النزاعات في منطقة

[1] : Jake Werksman, The «executive" function in global environmental governance. Prepared for environmental law and policy, new haven CT.23-25 october 2003.p.p.8-11.

التجارة العالمية وإتفاقيات التجارة الإقليمية[1]، وكذا فريق التفتيش التابع للبنك الدولي تقوم بأداء وظائف محددة، في حين يؤدي الإعلام (NGOS) المنظمات وظائف أخرى وذلك دون وجود آليات محددة لتسوية النزاعات في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف لأنها عادة ما تشمل قضايا أخرى مثل التجارة والتنمية.

المبحث الثالث: الفواعل غير الدولاتية: الضبط التعريفي وتحديدها

مع نهاية القرن العشرين، أصبحت السياسة الدولية تضم إلى جانب الدول العديد من الأعضاء الفاعلين الآخرين، وهم يتعاطون مع بعضهم البعض من جهة ومع الدول والمنظمات الدولية من جهة أخرى، ويطلق على هذا النوع من الفاعلين اسم **" الفواعل غير الدولاتية "** والتي يمكن اعتبارها بالغة الأهمية محليا وعالميا، إذ أنها تعمل على ربط الجسور بين أعضائها الفاعلين في المجتمعات المدنية، الدول والمنظمات الدولية مما يضاعف من قنوات الوصول إلى النظام العالمي، حيث خصصنا هذا المبحث إلى تعريف هذه الفواعل غير الدولاتية وتحديد مكوناتها.

المطلب الأول: تعريف الفواعل غير الدولاتية

من ملامح النظام العالمي الجديد في العقد الأخير الصعود القوي للفاعلين غير الدولاتيين، ويقصد بمصطلح الفواعل غير الدولاتية: تلك الأطراف المؤثرة في مختلف السياسات الوطنية والدولية، وقد تكون هذه الأطراف المؤثرة في مختلف السياسات الوطنية والدولية، و قد تكون هذه الأطراف إما منظمات تطوعية أو مؤسسات أو شركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الفواعل بصفة عامة كل من القطاع الخاص العالمي والمجتمع المدني، ويعرفها **جيمس روزنو** "James Rosnou" بأنها الفواعل خارج السيادة " Sovereignty free acors " هي القوى الفاعل من منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية.....إلخ التي تجاوزت الإطار الوطني ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماما.

أولا: القطاع الخاص

تعددت تعاريف القطاع الخاص، إلا أن جلها ذهب إلى المعنى نفسه تقريبا، ندكر منها مايلي:

[1]: Lal kurukulasuring, the role of the judiciary in promoting environmental governance and the rule of law. Prepared for global environmental governance: the post Johannesburg Agenda, Yale centre for environmental, new haven. CT.23-25 october 2003. p.p. 09-12.

القطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص وتتولى أليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أكبر ربح[1].

وكدلك، القطاع الخاص هو: **ذلك الجزء من الإقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية ويدار وفقا للإعتبارات الربحية المالية.**[2]

كما يعرف القطاع الخاص على أنه: << **قسم من الإقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الإقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الإقتصاد عبر قرارات الإنفاق أي المصروفات الإستهلاكية على السلع والخدمات والإدخار، ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على أليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار والكميات المنتجة والمستهلكة، من أجل تحقيق المنافسة الحرة ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي**>>.[3]

كما تعرفه أيضا "سلوى شعراوي" بأنه مجموعة المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال، وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تماسه.

من خلال هذه التعريفات نستنتج مجموعة من الخصائص التي التي يتميز بها القطاع الخاص من بينها:

ـ أن القطاع الخاص هو مجموعة المؤسسات التي ينشئها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية، وتكون هذه المؤسسات حرة ومستقلة ماليا ومهنيا عن القطاع العام أوعن الحكومة.

ـ كما أن الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد أو جماعات معينة، بحيث تنشط هذه المؤسسات في مجالات تنموية واجتماعية واقتصادية وخدماتية متنوعة.[4]

---

[1]- محمد عبده، فاضل الربيعي، الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية، القاهرة، مكتبة المدبولي، 2004، ص . 49.

[2]: مراد محفوظ، عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص - دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2002، ص.14.

[3]: عبد الكريم كاكي، عطاء الله بن طريش، تأثير القطاع الخاص على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول، جامعة جيجل: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية 20/21 نوفمبر 2011، ص 157.

[4]: نوال ثعالبي، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة، جامعة باتنة، 2009ـ 2010، ص 46.

ثانيا: المجتمع المدني العالمي

يعتبر مفهوم المجتمع المدني العالمي من المفاهيم الحديثة، هناك من اعتبر أن مصطلح " المجتمع المدني العالمي " برز في سياق التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية، وربما يصح ربطه أيضا مع خطاب العولمة، فالوضع الذي فرضته العولمة نشر قيم جديدة تتضمن كيانات إقليمية تتجاوز الحدود الوطنية، تحمل مفاهيم جديدة داعمة لتكوين المجتمع المدني العالمي وتؤسس لمواطنة عالمية، مخلفة بذلك الانتماء الوطني القومي ومشجعة إلى كل ما هو عالمي.

وفي هذا الإطار يقدم الدكتور " محمد السيد السعيد " تعريفا للمجتمع المدني العالمي بقوله: « إننا نعف مصطلح "المجتمع المدني العالمي " كفضاء أو حقل المطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات وقضايا حاسمة مثل:السلام، العدالة، التنمية والبيئة وحقوق الإنسان، ويمكن النظر إليه باعتباره ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على النشاط أو القوة والامتياز.»[1]

كما يشير في نفس السياق إلى تعريف هذا المفهوم على أساس الفاعلين بقوله: وفد يركز على تعريف يتمحور حول الفاعلين ف المجتمع المدني العالمي وهم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والنقابات والهيئات المهنية والشبكات الاتصالية بغض النظر عما إذا كانت صلاحيتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية الأصل.

كما أظهرت تعاريف أخرى للمجتمع المدني العالمي منها ما يقدمه "سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل " حيث يعرفه على أنه مجموعة الروابط والتنظيمات المدنية التي تقوم على منظومة من الأسس كالإنظمام الطوعي والاختياري بهدف تحقيق النفع العام اجتماعيا وتنمويا، على أساس العضوية يسند إلى المواطنة العالمية، فلا اعتبار لجنسيات وهويات ترتبط بدولة ما، تتبع تلك الرابط والتنظيمات عددا من الخصائص التنظيمية المحددة لأساليب العمل والأداء منها، الشفافية ، عقلانية القرار، الديمقراطية المباشرة.....إلخ.[2]

وكتعريف إجرائي للدراسة تعرف المجتمع المدني العالمي على أنه مجموعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، والتي تنشأ على أساس الديمقراطية الغربية والمواطنة العالمية، و تنشط في المجال العالمي، وتستمد فعاليتها من خلال الاشتراك في

[1] : Randell Germqin and Michael tienny, the idea of global civil society: politics and ethies in globalizing era. United states: Rout hedge publisher. 2005. p. 170.

[2]: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مقاربة المجتمع المدني و الأهلي من منظور إسلامي: المجتمع المدني و أبعاده الفكرية. دمشق، دار الفكر، ، 2003. ص. 139.

صناعة وتنفيذ القرارات من أجل معالجة قضايا ذات توجه عالمي كقضايا البيئة وحقوق الإنسان والصحة وغيرها.

من خلال ما سبق نستخلص مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الفواعل غير الدولاتية والمتمثلة في:

1- قدرة الأعضاء الفاعلين على إيصال الرسائل القوية لمختلف القضايا توجيهها عالميا.

2- القدرة على التأثير في الجهات المستهدفة حيث لا بد أن للجهات المستهدفة أن تكون سريعة الاستجابة للمحفزات المادية، أو سريعة التأثر بالتهديدات بالعقوبات من قبل جهات فاعلة خارجيا، أو قد تكون حساسة بالنسبة للضغوط التي قد تفرض عليها نتيجة لوجود فجوات كبيرة ما بين تصريحاتها المعلنة وممارساتها على أرض الواقع

المطلب الثاني: ميكانيزمات الفواعل غير الدولاتية

تتحدد مكونات الفواعل غير الدولاتية أساسا من مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العالمي:

أولا: مؤسسات القطاع الخاص

1- التعريف

يتكون القطاع الخاص من مؤسسات عديدة كالبنوك والشركات متعددة الجنسيات حيث سأركز على الشركات متعددة الجنسيات. حيث لا يوجد تعريف موحد ومسلم به للشركات متعددة الجنسيات نتيجة عدة أسباب ترتبط بتعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بها كالجوانب التنظيمية القانونية والإقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها[1].

لقد شهد مفهوم الشركات متعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين، فمنهم من يعرف الشركة متعدد والجنسيات بأنها كل مشروع يملك أو يسيطر على موجودات وأصول مصانع، ومناجم ومكاتب وما شابههما في دولتين أو أكثر، وتعرف أيضا بأنها تلك الشركات التي تمتلك أكثر من وحدة أو فرع إنتاجي وتسويقي في أكثر من دولة، و كقاعدة عامة فإن الشركات متعددة الجنسيات تسيطر فيها النواة أو الشركة الأم (المؤسسة الأم) في بلدها الأصلي على رأس المال الكلي لفروعها.

[1]- العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة. الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع. 2009. ص26.

وتعرفها الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بأنها «كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة تخطط لكامل قراراتها تخطيطا شاملا.[1]

أما التعريف العلمي للشركات متعددة الجنسيات فهو يشير إلى أنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير للسلع والخدمات خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، وتتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصفة مركزية في موطنها الأصل.

2- الخصائص

بالإضافة إلى ما تم ذكره عن خصائص الشركات متعددة الجنسيات فهي تتميز بسمات عديدة تتمثل فيما يلي:

أ- إتساع الرقعة الجغرافية لنشاطاتها

تتجسد هذه السمة لدى الشركات متعددة الجنسيات من كونها تساهم في صياغة ورسم الإستراتيجيات على العيد العالمي، وتهدف في ذات الوقت إلى تحقيق إستراتيجية أمن الإمدادات وتحقيق توفير السلع والمنتجات والخدمات على نطاق واسع من دول العالم، وذلك حرصا منها على تفادي تضرر مصالحها وبالتالي فهي تسعى دائما للانتشار في عشرات البلدان.[2]

ب- كبر الحجم (ضخامة الحجم)

لا يقاس الحجم بمقدار رأس المال ولا بمقدار العمالة أو حجم الإنتاج وإنما برقم الأعمال، فعشرات الشركات متعددة الجنسيات تقدر مبيعاتها بعشرات المليارات من الدولارات.

ثانيا: مؤسسات و حكومات المجتمع المدني العالمي

ويتكون المجتمع المدني العالمي من المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية المحلية والندوات والملتقيات العالمية لكنني سأقوم بشرح المنظمات و الندوات فقط .

[1]: بول هيرت، غراهام طومسون، (تر: فاتح عبد الجبار)، ما العولمة: الإقتصاد العالمي والتحكم. عالم الفكر 273، سبتمبر 2001، ص 134.

[2]: محمد أحسن عباس، أحمد محمد، دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29. 2012.ص 8.

1ـ المنظمات غير الحكومية

لقد تنوعت وتمايزت التعاريف المقدمة للمنظمات غير الحكومية كل حسب رأيه ومجال تخصصه، وفيما يلي سنحاول عرض بعض التعاريف لمفكرين ومؤسسات متخصصة حتى نستطيع تشكيل تصور عام حول ماهية هذه المنظمات.

ـ يعرف المفكر **ماركل مرل** " Marcel Merle " المنظمات غير الحكومية على أنها:«كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من قبل خواص ينتمون إلى دول مختلفة بغية تحقيق أهداف تكون دون الكسب أو الربح.»[1]

ـ يرى كل من الباحثين "Rudson" &" Beilefeld": «أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات ذات منفعة تعمل على تحقيق أهداف محددة بتقديم السلع و الخدمات للمجتمع، تأسست وفقا لإدارة طوعية بمبادرة من أعضائها الطوعيين، وهي لا تقوم بتوزيع الأرباح على الأفراد بصفتهم الفردية، كما تعرض قيمة عقلانية غالبا ما تتمحور حول أفكار وعناصر إيديولوجية قوية.

ـ يعرف البنك الدولي الـ NGOS أنها منظمات خاصة تمارس أنشطة تهدف إلى تمثيل مصالح الفقراء وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية والقيام بالتنمية في المجتمعات.

ـ وتعرفها جامعة "كونز هوبكتر" بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه بنية المؤسسة وعملياتها ووضع تصنيف لمؤسسات هذا القطاع وأسماه التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية، حيث عرف المنظمة غير الحكومية بأنها مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا و الحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع.

حدد الإتحاد الأوربي الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية من خلال ما جاءت به معاهدة ستراسبورغ لسنة 198، وقد اعتبرت أنها كل مؤسسة أو جمعية تتوفر فيها الشروط التالية:

ـ يجب أن تمارس مهامها في دولتين على الأقل وألا يكون هدفها الربح.

ـ وجود مقر حقيقي لها بإحدى الدول على أن يكون متكيف ومتوافق مع المتطلبات المجتمعية لهذه الدولة.

[1] : Michael Yazeji and Jonathan Doh. NGOS and corporation: conflict and collaboration Cambridge, university press. 2009. p.9.

ـ إلزامية حصولها على موافقة بدء نشاطها من قبل الدولة التي يوجد بها مقرها.[1]

بعد عرض مختلف هذه التعاريف سواء كانت لمفكرين أو لمؤسسات دولية فإننا نستخلص أنه وبالرغم من تعدد التعريفات إلا أنها تشترك في فكرة عامة حول ماهية (NGOS) متمثلة في كونها تنظيمات نشأت نتيجة لرغبة داخلية نابعة من الأعضاء المؤسسين لها، تعمل من أجل الصالح العام، فأهدافها إنسانية تطوعية بالأساس وهي لدى قيامها بذلك لا تسعى إلى تحقيق أي فائدة أو ربح خاص.

2 ـ الندوات والملتقيات العالمية

أشار تقرير المجتمع المدني عام 2002 إلى أن من أهم تكوينات المجتمع المدني العالمي، الندوات و الملتقيات العالمية التي ترتبط بترويج المفاهيم العالمية للمجتمع المدني القائم على التسامح والتضامن والحرية والتنوع.

أن التفصيل حيال هذا المكون يتطلب بطبيعة الحال توضيحا للوصول إلى القول بعد التساؤل: كيف يمكن اعتبار الندوات والملتقيات سواء محلية أو إقليمية أو دولية خاصة على سبيل المثال بنشاطات منظمات المجتمع المدني في مجال معين مجتمعا مدنيا عالميا؟

يمكن إدماج هذه المؤتمرات والندوات ضمن المجتمع المدني العالمي لكونها تشكل أكثر من منظمة غير حكومية في نفاذ نقاشاتها ومشاركة الدول والحكومات المتعددة في أشغالها، والتزاماتها بالتوصيات والقرارات التي تتخذ وتعين اللجان المتعددة للسهر على العمل بالتوصيات والقرارات التي تصل إليها.

السبب الآخر هو الإسناد الدائم لمؤسسات المجتمع المدني السهر على متابعة تطبيق التوصيات المتفق عليها، بل إن غالبا ما تعقد المؤتمرات للمطالبة بإشراك المجتمع المدني في صناعة وتنفيذ القرارات كما يبنى عن طريق نموذج الدراسة.[2]

[1]: مليكة عياد، "دور و مكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية". رسالة دكتورة في العلوم السياسية،، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003.ص ص 39ـ 40.

[2]: نوال ثعالبي، المرجع سابق الذكر.ص 55.

خلاصة الفصل:

لقد حظي موضوع الفواعل عبر الدولاتية والحوكمة البيئية العالمية جزءا كبيرا من الأهمية عند دارسي ومنظري حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تعتبر معظم الدراسات في هذا المجال منصبة بكيفية إدخال أساليب الحوكمة لتطوير الدولة وتحقيق التنمية، ولكنها لم تتحدث عن الحوكمة البيئية العالمية بشكل خاص.

من بين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث هي أنه:

- لا يزال يكتنف مصطلح الحوكمة العالمية، والحوكمة البيئية العالمية الكثير من الغموض حيث أنه لم يتم وضع تعريف واضح ودقيق لهذه المصطلحات، وذلك بسبب تعدد وجهات النظر حول هذا الموضوع.

- وجود تعريفات عديدة وغير دقيقة للفواعل غير الولاتية عامة والمجتمع المدني العالمي خاصة، كما أنه لم يتم تحديد بدقة أهم مكوناته من طرف الباحثين في هذا المجال رغم أهميته أمام تراجع دور الدولة وتأثيرها في الساحة الدولية لصالح الفواعل غير الدولاتية خاصة في المجالات الإنسانية والبيئية.

الفصل الثاني

تأثير القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية

يكتسي إشراك منظمات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي أهمية بالغة في إنجاح عمليات وسياسات الحكومة العالمية إلى جانب تدخل حكومات الدول، لأن مسؤوليات حماية البيئة وإدارتها وتنميتها لا تستطيع أن تضطلع بها الحكومات المركزية والمحلية لوحدها، لذلك يجب إشراك الفواعل غير الدولاتية في الحكومة البيئية العالمية.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مايلي:

- إبراز مدى مساهمة وتدخل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في الحكومة البيئية العالمية و أساليب عملها

- نمادج عن جهود بعض المنظمات غير الحكومية في حماية البئة

المبحث الأول: تأثير القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية: الأساليب والمساهمة

مما لا شك فيه أن الدولة تشكل أكبر قوة لتحقيق التنمية البيئية، إلا أنها ليست بمفردها في هذا المجال فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الإعتماد على القطاع الخاص من أجل أن يكون لهذا الأخير دور في تحقيق التنمية البيئية، حيث سنحاول في هذا المبحث إبراز الدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال الحوكمة البيئية العالمية، وما هي الآليات والأساليب التي يحاول من خلالها هذا القطاع التأثير في الحكومة البيئية على المستوى العالمي.

المطلب الأول: أساليب عمل القطاع الخاص للمساهمة في الحوكمة البيئية العالمية

من أبرز الملامح التي ظهرت في مجال العمل البيئي خلال العقدين الماضيين الزيادة المطردة في تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الأمر الذي يستوجب أن يكون هذا القطاع ملتزما بمسؤولياته إتجاه حماية البيئة بحيث لا يتوفر الهدف المشروع لتحقيق الربح من جانب القطاع الخاص تأثيرا سلبيا على البيئة، ومصادر الثروة الطبيعية الملوثة لها، وحيث يكون هذا الأخير عنصرا محضا ومشاركا في الحفاظ على البيئة، وذلك من خلال مشاركة الحكومة في إدارة الشؤون البيئية وذلك من خلال الأساليب التالية:

أولا: تحمل المسؤولية الإجتماعية البيئية:

يبدو أن المسؤولية في الأنشطة البيئية التي يقوم بها الأفراد بالدرجة الأولى تقع على المشغل وكذلك على الهيئات أو الوكالات الحكومية، وكذلك فيما يتعلق بمبادئ المسؤولية والتعويض التي تنطبق على المستغلين الحكوميين هي نفس ما ينطبق على مستغلي القطاع الخاص وقد تكون حماية مصلحة الأطراف المتظررة أحد أسباب المساواة في تطبيق مبادئ المسؤولية على المستغلين الحكوميين والقطاع الخاص على حد سواء، وفي هذا المضمار نرى أن هناك عددا من الإتفاقيات الدولية قد تناولت مسؤولية المستغل الخاص عن الأضرار التي وجدتها من جراء ممارسة الأنشطة التي يقوم بها، منها على سبيل المثال:

- إتفاقية تنظم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعنية في **"آنتاركتيكا"** 1988، حيث أنها تنص في الفقرة (02) من المادة (08) على ما يلي:[1]

" يعتبر المشغل مسؤولا مسؤولية مشددة عن سداد التكاليف المعقولة عن الأضرار التي تكبدتها فيما يتعلق بتدابير الوقاية الضرورية بما في ذلك تدابير المنع والإحتواء والنظافة والإزالة، وتدعو الفقرة (1) من المادة (8) أن المستغل يتخذ تدابير الوقاية اللازمة

[1]: محسن افركيرين، القانون الدولي للبيئة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص.294.

والمناسبة بما في ذلك تدابير المنع والإحتواء والنظافة والإزالة إذا كان النشاط يقضي أو يهدد بالإقصاء إلى إلحاق أضرار بيئية.

وبناءا على ذلك فالمسؤولية البيئية لقطاع الأعمال، والإنتاج الأنظف يشكلان جزءا من المفهوم الواسع للمسؤولية الإجتماعية، ويمكن وصف المسؤولية البيئية على أنها واجب على الشركات في وضع قيود على الإنعكاسات البيئية لعملياتها ومنتجاتها ومصانعها وتقليل النفايات والإنبعاثات، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية واستهلاك الموارد والحد من الممارسات التي قد تؤثر سلبا على حياة الأجيال المقبلة.

و لقد بدأ عدد متزايد من الشركات باكتشاف القيمة الفعلية للمبادرات البيئية، ونلاحظ ذلك من خلال تعهد رؤساء مجالس إدارة 153 شركة عالمية كبرى بالعمل بمكافحة تغير المناخ، حيث دعوا حكوماتهم للإتفاق سريعا على إتخاد إجراءات لتخفيض الإنبعاثات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري.

حيث في سنة 2007 من شهر سبتمبر أصدرت مؤسسة **"Eiris"** المتخصصة بأبحاث الإستثمارات الأخلاقية والمستدامة تقريرا بعنوان "الأعمال المسؤولة" إستجابة الشركات العالمية للتحديات البيئية والإجتماعية وشملت الأبحاث نحو 2000 شركة في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا وأستراليا ونيوزلندا.[1]

ثانيا: المشاركة في المؤتمرات واللقاءات العالمية

حيث نجد أنه وكلما بدا أن الجهود لصنع معاهدة أو إتفاقية بين الدول خاصة في مجال البيئة فإن الأطراف غير الدولاتية تواجه مقاومة كبيرة لمشاركتهم.

حيث يشارك القطاع الخاص في العديد من المؤتمرات واللقاءات الخاصة بالبيئة وكمثال على ذلك إلتزام مجموعة من كبار رجال الأعمال العرب الذين إجتمعوا في قمة أبو ظبي حول المسؤولية البيئية للشركات التي نظمها المنتدى العربي للبيئة والتنمية في دولتي قطر والإمارات في 29 نوفمبر 2009 والتي حظرها الرؤساء التنفيذيون لنحو 120 شركة من أنحاء العالم العربي.

[1]: رغدة حداد، و عماد فهات: تقتحم قطاع الأعمال 97% من الشركات تطبق سياسات بيئية، البيئة و التنمية، 2007، ص19.

ثالثا: المساهمة في إعداد البحوث العلمية واقتراح برامج الحد من التلوث البيئي

يتمثل الحل المنطقي لمعظم المشاكل الناجمة عن التلوث الصناعي في تحقيق التعاون بين المؤسسات الحكومية التنفيذية المتمثلة في الإدارات البيئية والإدارات الصناعية التابعة للقطاع الخاص، لأن الإدارة الصناعية تهتم بالمقام الاول بتحقيق العائد الإقتصادي للإستثمارات، ومازال ينظر إلى تكاليف مكافحة التلوث باعتبارها عبئا ثقيلا ينفق لصالح المجتمع والبيئة أو إمتثالا لقوانين مفروضة على الإدراة الصناعية، ومن الحلول المطروحة في المفاهيم المدنية للربط بين البيئة والتنمية ما يلي:

أن ينظر للإدارة الصناعية أو إدارات الأعمال باعتبارها شريكا رئيسيا، فباشتراك إدارات القطاع الخاص بصفة عامة سوف يتم تحسين الأسس التي تستند عليها الإجراءات التنفيذية، وسوف تعطي إدارة الأعمال المشورة الصحيحة، وتشارك في المسؤولية، ويكون في الإدارة الإستعداد للإعلان لأية قوانين عملية، ومن خلال هذا التعاون يمكن تحديد مشكلات التلوث، كما يمكن كذلك إقتراح الإجراءات الوقائية، وتنفيذ برامج المعالجة والتعاون في خطط الوقاية من الملوثات.[1]

و كمثال على مشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ البرامج البيئية نجد مشاركة رجال الأعمال في اللجنة المتوسطية للتنمية (MCSD)* ومساهمتها في إعداد برنامج القياس والتحكم في التلوث في المنطقة المتوسطة، وهو برنامج يساعد الدول على صياغة وتطبيق البرامج المتعلقة بالتلوث بما فيها قياس التلوث والتحكم فيه وفي الوقت نفسه صياغة خطط العمل التي تسعى إلى التقليل والحد من التلوث على نحو مطلق ولا سيما الذي مصدره الأنشطة و لمصادر الأرضية.

ويعد برنامج القياس والتحكم في التلوث المسؤول عن متابعة عملية التطبيق من جانب الدول المتوسطية في حماية البحر المتوسط من التلوث الذي مصدره الأنشطة الأرضية وأيضا البروتوكول الخاص بالتخلص من المواد الخطرة وفي إطار الإقرار بتلك العلاقة الوثيقة بين البيئة والصحة، تعمل منظمة الصحة العالمية على تناول القضايا الصحية في إطار برنامج القياس والتحكم في التلوث في المنطقة المتوسطية.[2]

رابعا: الضغط على الحكومات والمشاركة في رسم السياسات البيئية

غالبا ما تلجأ مؤسسات القطاع الخاص إلى إنشاء إتحادات غير هادفة للربح تابعة لها من أجل التأثير على السلطات والضغط على الحكومات لاتخاذ سياسات بيئية معينة، من

[1]: ضاري ناصر العجمي، الأبعاد البيئية للتنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1996، ص24.

* : MCSD = Mediterranean Commission on Sustainable Development

[2]: عماد الدين عدلي، بروتوكولات خطة عمل المتوسط MAP، منتدى البيئة، 17 أوث، 2008، ص 10.

أمثلة ذلك وتحت مفهوم الديمقراطية الصناعية تأسس إتحاد اليابان لأصحاب الأعمال ليختص بالعلاقة بين أصحاب العمل والعاملين، ويترجم حقوق المشاركة في رسم ومتابعة السياسات العمالية والصناعية، ويهتم بالرعاية الصحية للعمال، ويدعم مواقفهم في حالة نشوب نزاع مع السلطة حول سياسات الرعاية الصحية أو نظام المعاشات.

من ناحية أخرى كانت المنظمات الصناعية أكثر ديمقراطية ومن أولى القوى الفاعلة التي مارست الإحتجاج على تجاوزات الصناعات الضارة بالبيئة، وكانت وراء الكشف عن تسبب بعض الصناعات في إنتشار التلوث والأمراض، واعتمدت العمل عبر محورين: الضغط على الحكومة من أجل إصدار التشريعات البيئية وفرض الضوابط القانونية الملازمة على الشركات، بينما إنصبت جهودها في المحور الثاني على مخاطبة الشركات الصناعية ذاتها، واستطاعت إجبارها على دفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين.[1]

المطلب الثاني: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الحوكمة البيئية العالمية

توفر الشركات متعددة الجنسيات من خلال أنشطتها كعملاء إقتصاديين على وضع البيئة، إلا أن القضية تلقى إهتماما في النقاشات الدولية خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، حيث تم تكريس فصل كامل من أجندة القرن 21 لدور القطاع الأعمال والصناعة، كما لم تلم الوثيقة حتى الآن قطاع الأعمال على مساهمته الكبيرة في الأزمات البيئية بأي طريقة، إذ يركز محتواها على تقديم المبادئ التوجيهية للشركات من أجل تحسين سجلها البيئي.[2]

لكن هذا ليس للقول بأن الشركات متعددة الجنسيات كانت غائبة أو غير مهتمة بالنقاش، بل على العكس فقد كانت الشركات الكبيرة نشيطة جدا في عملية مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة، وحتى قبله، فجمع بدايته عام 1984 تم تنظيم مؤتمر الصناعة العالمي حول الإدارة البيئية (WICEMI)* في فرنسا للتوصية باتخاذ إجراءات من أجل إدراج الإهتمامات البيئية في الخطط الصناعية، كما إعتمد المؤتمر الثاني (WICEMI) عام 1991 التنمية المستدامة كبديلين أساسيين، وهكذا إتفقت الشركات على ضرورة التقارب بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وأطلقت ميثاق الأعمال للتنمية المستدامة (develepment. Business charter for sustainable)

[1]: خالد إيراني: تغير المناخ: نحو تعزيز التمويل و الاستثمار، البيئة و التنمية، 13 مارس 2008، ص26.

[2] : Compos mollo, Mainstreaning the enrronment : Global ecology, international institutions and the crisis of emronmental governace human ecology revein, vol.7N°1.200 .P38.

* : WICEMI = world Industry Conference on Environmental Management.

إن الأزمة البيئية التي تسببها الشركات متعددة الجنسيات ليست أزمة حقيقية لكنها مجموعة من الآثار الجانبية السلبية والمسيطرة للتنمية، و يجب حل هذه الأزمة عن طريق زيادة الكفاءة التي يجب تحقيقها من خلال الأسواق المفتوحة.

لقد تحول مجلس الأعمال للتنمية المستدامة إلى مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)* وذلك للكشف عن ظهور الشركات البيئة كقوة رائدة في الإدارة البيئية العالمية وهكذا زادت الشركات متعددة الجنسيات من جهودها من أجل زيادة التعاون مع باقي الفواعل البيئية خاصة الحركات البيئية، حيث بدأت تهتم بخلق الروابط مع المنظمات غير الحكومية المعتدلة من أجل القضاء على التهديد الذي يشكله الـــ emironmentalist على الأعمال، حاليا تعتمد بعض NGOS على الشركات متعددة الجنسيات من أجل الدعم المادي.

ومن بين مساهمات الشركات متعددة الجنسيات في الحوكمة البيئية العالمية نجد مثلا مشاركة الشركات الكندية في بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية التي ستنفد طبقة الأوزون، حيث عقد مؤتمر المفوضين بشأن البروتوكول الخاص بالمواد التابعة للإتفاقية "فيينا" لحماية طبقة الأوزون بدعوة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة.[1] بالقرار 18/13 الصادر عن المجلس التنفيذي للبرنامج في 23 ماي 1985، حيث شاركت في هذا المؤتمر مؤسسة سياتل الكندية وبعض المؤسسات الأخرى وقد وجهت الدعوة لجميع الدول للإشتراك في هذا المؤتمر وقبلت العديد من الدول طلب الدعوة ومن بينها الجزائر واعتمد المؤتمر القرارات التالية الملحقة بهذه الوثيقة الختامية:

- قرار بشأن بروتوكول مونتريال.
- قرار بشأن تبادل المعلومات الفنية.

حيث أقر بروتوكول مونتريال بشأن المواد المتخذة لطبقة الأوزون بأن يأخذ بعين الاعتبار القرار الصادر عن مؤتمر المفوضين لحماية طبقة الأوزون الذي اعتمد في اليوم نفسه، والذي حث في الفقرة السادسة من منطوقه "كل الدول ومنظمات التكامل الإقتصادية الإقليمية أن تقوم إلى حين نفاذ بروتوكول مونتريال أو أي بروتوكول بالحد من انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لديها، ومنها مواد الآيروسول، بكل الوسائل التي تمتلكها.[2]

* : WBCSD = World Business Council for Sustainable Development.

[1]: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية التي تستنفد طبقة الأوزون، مونتريال 1987، ص3.

[2]: نفس المرجع، ص7.

و بصفة عامة يوجد محددات لسلوك تأثير القطاع الخاص في العولمة البيئية العالمية فيما يلي:

1- تعد مسألة القدرات المالية من المحددات الرئيسية لنشاط القطاع الخاص لحماية البيئة فإجراء الدراسات البيئية والحصول على التكنولوجيا للحد من التلوث أو تنفيذ عمليات إعادة تدمير النفايات يتطلب أموالا طائلة لا سيما أن في كثير من الحالات يكون من الضروري إستيراد تلك التكنولوجيا من مختلف الدول الأمر الذي يضيف صعوبة إلى الأخرى.

2- أن أغلبية مستويات المجتمعات في الدول تعاني من ضآلة الوعي بالمسائل البيئية، ولا تقتصر ضآلة الوعي على المواطنين العاديين، وإنما تصرف كذلك على صناع القرار في الشركات والمؤسسات وجماعات المصالح الأمر الذي يمثل خطرا بالغا يضع حدا على جهود حماية البيئة في الدول وليس القطاع الخاص في حد ذاته ومرجعية تلك الضآلة تصرف إلى عدم تداول المعلومات البيئية والإبتعاد عن إثارة تلك المسألة لفترات طويلة، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى إخراجها من دائرة الإدراك، ومن ثم باتت بعيدة عن قيم التنشئة في المجتمعات.

وعليه فإن تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور متعاضم في حماية البيئة وفق الأبعاد السابقة الإشارة إليها يعد دالة في تطبيق قانون البيئة يحسم أكثر من أي متغير آخر، وذلك حيث أن شعور القطاع الخاص، بأن هناك قانونا يضيف فعليا، وأن هناك تكلفة متزايدة في الإستمرار في إنتهاك البيئة سيدفع ذلك القطاع الخاص إلى تبني برامج لحماية البيئة وتقليص الإنبعاثات والنفايات الملوثة الناتجة عن ممارسة النشاط.

وعلى الرغم من الأدوار التي يلعبها القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية، فإن هذا يتطلب من حكومات المنظمات البيئية العالمية أخد أدوار القطاع الخاص في مجال حماية البيئة بطريقة إنتقائية، حيث يجب أن تأخذ دورها فيما إذا كان الغرض من مشاركة هذا القطاع هو المساهمة في حماية البيئة فعلا أم أن هناك أطماع معنوية ومادية من وراء ذلك، ففي نهاية المطاف فإن الهدف النهائي للشركات متعددة الجنسيات هو تعظيم الربح بالسيطرة الكاملة على قطاع معين، لذلك فعلى الحكومات أن تخترع آليات جديدة لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال البيئة بحيث يكون دور هذا الأخير أكثر تفاعلا وإيجابية وأكثر مسؤولية إتجاه المجتمع بحيث يأخذ موقفا وسطيا بين أهدافها التنموية الربحية، وبين مسؤوليته الإجتماعية إتجاه البيئة، ولا يكون ذلك إلا في إطار منظومة شرعية بيئية عالمية ومنظومة رقابية وجزائية صارمة.[1]

[1]: صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية، القاهرة، جامعة الأزهر، ب.س، ص.ص 29.28.

المبحث الثاني: إستراتيجيات تأثير المجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية

لقد أصبحت الجهود الذاتية والطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني العالمي المتمثل أساسا في المنظمات غير الحكومية بشكل كبير في الحكومة البيئية العالمية، حيث فرض هذا الأخير نفسه لعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية العالمية، من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا، وذلك بالقيام بالمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة منذ البداية، إذ لاينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الإستشارة بحسب بعض الكتاب بل تتعداه في الكبر من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة، لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والإرتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة أفضل للمواطنين.

المطلب الأول: تطور منظمات المجتمع المدني العالمي البيئية

لقد نمت المنظمات غير الحكومية في العقد المنصرم وراء عدد أعضائها وتنوعت فئاتها ومستويات عملها وازدادت تشابكا واتصالا عبر الحدود الدولية، إبتداءا من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة، ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط مثل منظمة السلام الأخضر التي تقدر ميزانيتها بحوالي 400 مليون دولار.[1]

فخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية العالمية إلى أربع مرات، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة الذي نشر عام 1995، بشأن إدارة الحكم عالميا إلى أن هناك ما يقارب من 29000 منظمة دولية غير حكومية.

أما **جوزيف ناي** Joseph Nay فيرى أن الرقم قفز من 6000 إلى 26000 خلال فترة التسعينات وحدها.

و تبلور دور المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي نتيجة للمطالب الإجتماعية الداخلية التي كانت ترى بأن إختلاف الدولة من حيث التنظيم والتقنية عن المنظمات غير الحكومية لا يجب أن يدفع إلى حصر دور المنظمات غير الحكومية في المسائل المحلية واضطلاع الدول بالمسائل العالمية، كما أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة يشير

[1]: يحي وناس، المجتمع المدني و حماية البيئة: دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و النقابات، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2003، ص156.

في ديباجته إلى عبارة "نحن شعوب العالم" ولم يقل نحن دول العالم، لذلك تجد المنظمات غير الحكومية مبررها في الإهتمام بالشؤون العالمية .

و قد زادت أهمية المنظمات غير الحكومية في تطوير القواعد البيئية حيث تم النص في العديد من المعاهدات الدولية على منح الأفراد والمنظمات غير الحكومية حق إعلام أمانتها عن كل المخالفات التي ترتكبها الدول من جراء عدم إحترامها لقواعد الإتفاقية الدولية الحماتية للبيئة، من بين هذه الإتفاقيات إتفاقية بارن Barene المتعلمة بحماية الحياة البرية والوسط الطبيعي في أروبا وبروتوكول مونتريال.

و قد زادت أيضا مساهمة المنظمات غير الحكومية أو ما يعرف بالمجتمع الدولي بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات الدولية وعلى رأسها الحماية البيئية كما سبق الإشارة إليه لأول مرة من خلال مشاركة حركات إجتماعية والعديد من الشباب في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان المنعقد في ستوكهولم عام 1972، إلا أن هذه التمثيلات الإجتماعية لم تكن تجسد المنظمات غير الحكومية بصورتها الحالية ولم تشارك في هذا المؤتمر لأنها لم تكن مهيكلة بالشكل الحالي.

لقد أشار تقرير "مستقبلنا جميعا" الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة عام 1988 حول التنمية المستدامة إلى أن التغيير لا يمكن أن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية، وقد شاركت حوالي 760 منظمة غير حكومية في مؤتمر ريوديجانيرو عام 1992 و أقرت أجندت الـ 21 هذه الأهمية من خلال نصها في البند 27 منها، على إعتبار المنظمات غير الحكومية شركاء في تطبيق مدة الأجندة واعتبرت أن إستقلاليتها عن الهيئات الحكومية هو الذي يعطيها المصداقية و يجعل منها قوية وفعالة.[1]

وينص البند 27 من الأجندة أيضا على أنه يجب على المنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا حيويا لتطويع و تطبيق ديمقراطية المشاركة، وقد تم إختيار سنة 1995 كسنة لبعث حوار منظم ومثمر على المستوى الوطني بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والحكومات والسلطات المحلية، وإشتراكهم في وضع الآليات المعتمدة على المستوى الوطني، من أجل تنفيذ توصيات مؤتمر "ريو" و كذا اشتراكهم في عمليات التعليم والتحسين، وتستند عملية اشتراك المنظمات غير الحكومية إلى قناعة تقضي بأن الحلول

[1]: وناس يحي: نفس المرجع، ص.ص. 156 – 157.

الجدرية لا تأتي من الحكام السياسيين وإنما من خلال آلاف القرارات الحكيمة المستخلصة من وقفت ضمير ملايين الأشخاص الذين يعملون من أجل إنقاذ هذا الكوكب.[1]

المطلب الثاني: إسهامات المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

أصبحت المنظمات غير الحكومية اليوم من الشركاء الأساسيين للأطراف الحكومية، حيث تلعب دورا مهما وفعالا في مؤسسة الوعي البيئي والمقاييس البيئية في الأطر الدولية للتعاون، والتي توجه موقف وسلوك المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبيئة.

كما ساهمت المنظمات غير الحكومية مساهمة فعالة في إعداد ومتابعة الندوات الدولية، فعلى سبيل المثال تتابع شبكة عمل المناخ تنفيذ إجراءات بروتوكول كيوتو حول التغير المناخي عن قرب، وتقدم تحاليل من أجل إتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الإحتباس الحراري، ضف إلى ذلك دورها في تطوير القاعدة الدولية البيئية، كإتحاذ حفظ الطبيعة العالمي الذي اتخد في مجال القانون سلسلة من الإجراءات القانونية الدولية التي تغطي موضوع المحافظة على الغابات الإستوائية، والحفاظ على مناخ القطب الجنوبي من التلوث، والتي شملت إستراتيجيات إقليمية لتحسين حفظ الموارد الحية المشتركة بين عدة دول وبالتحديد في البحر والأحواض الدولية والأنهار.[2]

هناك أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في شكل شبكات أفقية في ميدان الخبرة مثل المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية والمؤسسة من أجل تنمية الدولة و القانون المختص في ميدان القانون الدولي للبيئة، و التي تقدم خبرة ذات مستوى عالي مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

و من هنا يمكن القول بأن دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية يأخذ عدة أشكال كما يلي:

1- المساهمة في سير الوعي البيئي:

يقصد بالوعي البيئي تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة والتعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسة التربوية والإعلامية وكذلك الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي وتنمية الوعي لديهم للمشاركة بفاعلية في تحسين البيئة وحمايتها من التلوث، لعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث و نشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبدلها هذه المنظمات في هذا الشأن فمند مؤتمر ستوكهولم عام

[1]: نفس المرجع، ص.158.

[2]: صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، ط1، الجزائر، دار الخلدونين، ص.138.

1972 قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الاجراءات لمعالجتها.

كما قامت برصد الإهتمام العام والسياسي للقضايا البيئية والإنمائية، حيث تشير تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للمواد والإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية بتقارير هامة عن البيئة العالمية و بعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية مثل: تعليم الجماهير والتربية البيئية.[1]

بالإضافة إلى كل هذا، تبدل المنظمات غير الحكومية جهودا كبيرة في سبيل الكشف عن المشكلات البيئية وتقفي أسبابها وإبرازها في الصحافة وأمام صناع السياسات، لتحسين المواطن نشر وعي بيئي وكذا تعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة سليمة بإتباع مجموعة من الأساليب منها تقديم محاضرات وندوات عالمية ووطنية وتنظيم معارض بإعتبارهم من الأدوات الهامة من أجل نشر ثقافة بيئية في أوساط أفراد المجتمع بمساهمتهم في التبليغ عن المشاكل البيئية وتزويدهم بالمعلومات والمعطيات اللازمة لمناقشتها وتقديم الإقتراحات التي يرونها لازمة للمحافظة على البيئة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي قد عدد ثمانية أصناف من النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من بينها:

- إعلام و تربية الجمهور.
- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين و الإداريين و المنتجين.
- نشر المعلومات لوسائل الإعلام.

2- أسلوب الدعم والمراقبة:

تقوم هذه الآلية على تقديم المساعدة للدول من أجل تنفيذ إلتزاماتها الدولية في مجال حماية البيئة أو تلك التي تطلب خدمات المنظمات غير الحكومية والإستفادة من تجربتها، فهي تجسد مظهرا من مظاهر التعاون والتضامن بين الدول والمنظمات غير الحكومية وتمثل الأسلوب الذي يجب أن تكون عليه العلاقة بينهما، فمن خصائص المنظمات غير الحكومية أن تعمل جنبا إلى جنب مع الدول حيث تعمل المنظمات غير الحكومية على وضع آليات لمتابعة تنفيذ الدول لإلتزاماتها في القمم والمؤتمرات خاصة فترة التسعينات التي شهدت إنعقاد عدة مؤتمرات من أهمها "قمة الأرض" 1992، مؤتمر وزراء العرب للبيئة ومكافحة التلوث ببيروت 2003، مؤتمر إسكتلاندا في بريطانيا 2005، و مؤتمر كوبنهاغن

[1]: خواجة محمد ياسر، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي، المركز الدولي للأبحاث و الدراسات، 2009، ص34.

للبيئة 2009 حيث يجب على الدول تقديم تقارير قومية منتظمة، إنشاء سكرتاريات متخصصة للإتفاقيات الدولية، مشاركة المنظمات غير الحكومية في مراقبة الأشغال للقرارات البيئية الصادرة عن المؤتمرات وشفافية المعلومات وانتظام مراقبة السلوك من خلال المنتديات القومية والإقليمية.[1]

3- مراقبة الإمتثال والإبلاغ:

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور الحارس المنبه الذي يخطر عن التجاوزات الحاصلة في ميدان حماية البيئة، ويمكن أن نذكر من بينها التقارير التي تقوم بإعدادها وتقديمها حيث أنه وفي نطاق القانون الدولي البيئي فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بنشاطات دولية متنوعة تؤثر إلى حد كبير في إتخاد القرار السياسي في الدول إلى الحد الذي يمكن هذه المنظمات من فرض رقابتها على الهيئات الدولية ذات العلاقة مما يمنح هذه المنظمات حقوقا لم تكن تتمتع بها في السابق.

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في مراقبة التنفيذ الفعال لإتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو حيث منح مؤتمر الأطراف في البروتوكول هذه المنظمات حق الإبلاغ عن النشاطات الضارة بالبيئة التي تمارسها الدول والحكومات إلى لجنة الإمتثال التابعة للبروتوكول لتقوم اللجنة بدراسة مدى إمتثال الدول في تنفيذها للاتزاماتها وتحديد النتائج المترتبة على عدم الإمتثال.[2]

حيث تقوم هذه المنظمات بمراقبة إمتثال الدول وتنفيذها للإتزاماتها البيئية وفقا للقانون الوطني، ففي إتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون البيئي يمكن لأي منظمة غير حكومية أو أي شخص أن يسلم سكرتارية الإتفاقية مايؤكد بأن إحدى الدول الأطراف قد فشلت في تنفيذ قواعد القانون الدولي للبيئة بفعالية، ليتم إتخاذ القرارات المناسبة من قبل الهيئة المسؤولة في الإتفاقية.

ومن ضمن ما جاء في المنظور البيئي حتى سنة 2000 و ما بعدها الذي أعدته اللجنة العالمية المهتمة بالبيئة والتنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الذي إعتمده هذا المنظور بمقرره 13/14 المؤرخ في جويلية 1987 والذي وافقت عليه ورحبت به الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين توافق على أن التوصيات بإتخاذ الإجراءات الواردة في المنظور

---

[1]: جمعة طه عبد العال، الحماية الدولية للنبات كعنصر من عناصر البيئة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2002، ص68.

[2]: سلامة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (في بروتوكول كيوتو 1977)، (في اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992)، ط1، لبنان، منشورات الحلي الحقوقية، 2010، ص.294.

البيئي ينبغي تنفيذها كلما كان ذلك مناسبا من خلال العمل الوطني والدولي من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والدولية والهيئات العلمية.

وكمثال على ذلك (شبكة عمل المناخ) تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي وتقدم تحاليل من أجل إتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الإحتباس الحراري وهذه الإجراءات عبارة عن آليات إقتصادية ومالية وبصفة عامة فإن إندماج المجتمع المدني العالمي ضمن السلطة الدولية يدل على تطور جوهري.[1]

البحث الثالث: نماذج عن جهود بعض المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

أصبح عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بمجال حماية البيئة غير قابل للحصر، وهذا يدل على أن موضوع البيئة يشكل قيمة أساسية من قيم المجتمع، ونظرا للفعالية التي إتسم بها نشاط بعض المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي والتي فرضت نفسها بنفسها بما قدمت للإنسانية من خدمات جليلة في سبيل توفير الحماية بحق يرتبط إرتباطا وثيقا بحق الحياة و بجميع الحقوق التي تتفرع عنه، وهذا الحق هو الحق في بيئة سليمة تحفظ للإنسان حياته وتصون كرامته .

وقد إخترنا من بين تلك المنظمات غير الحكومية منظمة السلام الأخضر بسبب ما قدمته من جهود لحماية البيئة و كذلك منظمة الإتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: جهود منظمة السلام الأخضر

نقدم في هذا المطلب بعض التعريفات الموجزة بشأن المنظمة حيث تختلف مسمياتها من لغة إلى أخرى ثم ننتقل إلى الجهود المبذولة من طرفها في حماية البيئة.

أولا : تعريف منظمة السلام الأخضر

تشتهر منظمة السلام الأخضر بعدة مسميات، فيطلق عليها إسم **غرينبيس** بالانجليزية (Greenpeace) وتعرف في اللغة العربية بأربع مرادفات غرينبس ، جرينبس ، جرين بيس ، جماعة السلام الأخضر وهي منظمة عالمية متنقلة تعنى بشؤون البيئة، نشأت عام 1971 م في فانكوفر بكندا، تتألف من السلام الأخضر الدولية التي تتخذ مقرا لها في أمستردام في هولندا ، إضافة إلى مكاتب السلام الأخضر حول العالم . و تعمل مكاتبها

[1]: العشاوي صباح، مرجع سابق، ص246.

المحلية والإقليمية بناءا على تراخيص تعطى لها لاستخدام الإسم. ويدير كل مكتب من مكاتب المنضمة مجلس إدارة يعين ممثلا عن المكتب يعرف بأمين المجلس[1]

وهي من المنظمات غير الحكومية، التي تمتلك المرتبة الإستشارية العامة وتشتهر منضمة السلام الأخضر وفقا لأهدافها بأنها من أبرز المنظمات المدافعة عن البيئة، فتعرف بموقفها التاريخي في تلك المواجهات مع السلطات الفرنسية مثلا لوقف تجاربها النووية المقامة في عرض البحار والمحيطات والتي نتج عنها دمار كبير للبيئة البحرية أدى إلى هدم توازنها الإيكولوجي .

وتعرف منظمة السلام الأخضر طبقا لخصائصها وتمثيلها الدولي الواسع بأنها منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ممثلة في 44 دولة في أوروبا وأمريكا أسيا وإفريقيا، وحرصا منها على إستقلالية قراراتها، ترفض المنضمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها وتعتمد على مساهمات فردية من دعمها وهبات من جمعيات مانحة خيرية. [2] ومن بين أهم ملحقات منظمة السلام الأخضر نجد منظمة الصليب الأخضر الدولية الذي أنشأها الرئيس السوفياتي السابق **ميخائيل كورباتشوف** عام 1993 م في جنيف بسويسرا حيث تعمل على دراسة المشكلات البيئة وتقديم دراسات عن الحلول الممكنة بالإضافة إلى جماعة الخط الأخضر في إقليم الخليج العربي وهي جماعة خضراء في إقليم الخليج العربي لها نصت أهداف جماعات الخضر في جميع أنحاء العالم تعتبر نموذجا للعمل البيئي النشط والحيوي و وسيلة من وسائل نشر الوعي البيئي ومواجهة أي تعديات تتعرض لها البيئة.

ثانيا : مراحل تدخل منظمة السلام الأخضر في الحوكمة البيئية العالمية

يعتبر تدخل منظمة السلام الأخضر أثناء قيامها بمهمة الدفاع عن البيئة وحمايتها من مختلف الإعتداءات عبر خطوات ومراحل من بينها :

1- لفت الإنتباه : وتمارس هذه المنظمات في مجال حماية البيئة الدولية دورا يفوق من أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية لأنها في العادة هي التي تبادر في لفت الأنظار و التحذير من وجود أخطار بيئية و تدق ناقوس الخطر من أجل أن تعي بقيمة

[1]: د/ خليل حسين . التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنضمات العامة والبرامج والوكالات المتخصصة،، لبنان، دار المنهل 2010 ، ص 456 .

[2]: وسام نعمت ، إبراهيم السعدي ، المنضمات الدولية غير الحكومية (دراسة مستقلة في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر)، الإمارات، دار الكتب القانونية 2012. ص 28 .

الأجهزة و المؤسسات الدولية مسؤولياتها و تتخذ ما تراه مناسبا من تدابير لمواجهة الموقف .

2-الإعلام: يتم من خلال إشعار الجمهور بالأخطار الحالية والمتوقعة لإذكاء الوعي الإجتماعي بين الجماعات التي يؤثر عليها الموقف وذلك من خلال وسائل الإتصال المختلفة حتى تتولد لديها الرغبة في العمل كقاسم مشترك لإحداث تغيير اجتماعي مقصود في البيئة .

3-الإنذار المبكر: وتمت دور كبير ومتميز للمنظمات غير الحكومية البيئية وعلى رأسها منظمة السلام الأخضر في مجال الإستعداد لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها. إن هدف هذه المنضمات من وراء العمل في بعض المجالات مثل الإنذار المبكر والتقييم البيئي وأثر المواد الكيميائية والصناعية على البيئة إلى ضمان إستجابة دولية وفعالة وموحدة لحالات الطوارئ وضمان السرعة والكفاءة في تعبئة وتنسيق الستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة من الكوارث وحالت الطوارئ [1]

4- التشاور : من خلال الإتصال بالمسؤولين وأصحاب القرار الإفتراضي، أي الإتصال بالجهات المسؤولية وتحديد الجهود أو المعونة المطلوبة لإستكمال حل المشكلة و الهدف المنشود من إتمام موضوعها أو تنظيم قضيتها على النحو الذي ينفق مع أهدافها. تستخدم المنضمة خبراته وتسدي نصائحها الفنية وتقوم بأعمال معارفها ومعلوماتها للوصول إلى الإقناع والإقتناع الذي يحقق مطلبها وتوجيه الرأي العام لسير أفكارها. [2]

5-الضغط واقتراح البدائل: تحث منظمة السلام الأخضر باقتراح بدائل تربوية وتشريعية وتقنية وبحث المقترحات المعروضة للتوصل إلى أفضلها أما في ما يخص الضغط، فتقوم بكل الوسائل للضغط على الحكومات وتغير نهجها أو التعديل فيه ومن بين الأساليب المستعملة : المظاهرات والإحتجاجات والتنديد بالممارسات السلبية الضارة بالبيئة .

ثالثا : أهداف منظمة السلام الأخضر

تهدف منظمة السلام الأخضر إلى المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي وإلى الحفاظ على ما تبقى من البيئة سلبيا ومن أهدافها الرئيسية :

- إنقاذ المجتمع من التلوث الذي يحاصره .

---

[1]: محمد جاسم محمد الحمادي ، دور المنضمات الدولية الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013 ص .154

[2]: نفس المرجع، ص 155 .

- إستقطاب أفراد المجتمع للإهتمام بالبيئة وذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط يساعد في صنع قرارات يحمي البيئة والمجتمع .
- العمل على الدعوة للمشاركة الجماعية وتكامل الجهود الداتية لمحاربة أخطار التلوث الذي بدأ يدمر صحة المجتمع .

والمنضمات البيئية غير الحكومية خاصة منضمة السلام الأخضر التي أبدت هذه الأخيرة قدرا كبيرا من الدفاع عن القضايا البيئية على المستوى العالمي وقد شاركت هذه المنظمة في الكثير من البرامج العلمية والتعليمية التي تصب في مجملها في تحقيق هدف واحد وهو العمل على حماية البيئة من الأخطار التي تحيط بها.

و تنظم غرين بيس الحملات البيئية في المجالات التالية :

- الدفاع عن البحار والمحيطات حيث تنتقد الخبرات الإستراتيجية للدول ومن أهم تلك المواقف المنفذة والمنددة بهذه السياسات تلك الموجهة للحكومة الفرنسية بمناسبة قيامها بالتجارب النووية في جزر المحيط الهادي التابعة لها، فقد قامت منظمة السلام الأخضر سنة 1985 م بالتوجه لهذه التجارب في تغيير سفينتها التي تمتلكها المنظمة وقتل صحفي كان على متنها من طرف عسكريان فرنسيان مما أدى إلى قضية كبيرة للسلطات الفرنسية وإشهار سلبي لحكومتها [1].

- حماية الغابات ومعارضة التكنولوجيا النووية والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل حيث تقود منظمة السلام الأخضر حملاتها لوقف التدهور البيئي منذ عام 1971 م عند أكبر مجموعة من المتطوعين والصحافيين إلى شبه جزيرة أمشتيكا (شمال ألاسكا) وهي إحدى أكثر مناطق عرضة للزلازل في العالم حيث كانت حكومة و.م .أ تجري تجارب نووية إنتهت في العام نفسه وتم إعلان الجزيرة لاحقا محمية للطيور [2].

هذا التحرك أسس مفهوما جوهريا في عمل المنضمة حتى اليوم بالوسائل السلمية لكشف الجرائم البيئية والتحرك المباشر لوقفها. لذا تلعب سفن هذه المنظمة دورا مركزيا في جلب حملاتها فهي تتحرك لكشف النقاب عن المجرمين البيئيين ولتتحدى الحكومات والشركات عندما تعجز عن تحمل مسؤولياتها في حماية البيئة الإنسانية بالإضافة إلى كل هذا فإنها تعمل أيضا على تغيير السياسات الحكومية والصناعية التي لا تحترم المقاييس البيئية العالمية والتي تهدد العالم الطبيعي .

[1] : gillert guillame , les grandes grises international rt le droiteditiondu senil.1994 p 219.

[2]: محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي(تغير المناخ،تحديات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلي مقاربة للأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو)، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص624.

المطلب الثاني: جهود الإتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية

يعتبر الإتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية من المنضمات غير الحكومية الأساسية التي إستطاعت أن تحمي البيئة، وتصون الطبيعة بفضل الإستراتجية التي تبنتها والمتمثلة في المحميات الطبيعية في كافة أرجاء العالم وكذلك المساعدة الفعلية التي تقدمها في هذا المجال. وعليه سنتطرق إلى نشأة الإتحاد باختصار ثم نمر لأهدافه وصولا إلى أهم نشاطاته.

أولا: نشأة الإتحاد

أنشأ الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة عام 1948 بفونتن بلو بفرنسا، بمبادرة من الحكومة الفرنسية و يضم في عضويته أكثر من 450 عضو من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في أكثر من 100 بلد وتضم لجانها الست أكثر من 800 خبير في مجالات عدة منها الأنواع المهددة بالانقراض، المناطق المحمية، الإيكولوجية (علم البيئة) السياسة البيئية والتربية البيئية.

ثانيا:أهدافها

إن من أهم أهدافها هو توجيه وتقويم أي مسلك بشرى من شأنه التأثير على الطبيعة ويتضمن قواعد للسلوك في إدارة الطبيعية واستغلال مواردها، حيث يعمل الإتحاد على تشجيع الحكومات والمنظمات بين الحكومية وغير حكومية لممارسة البيئة السلمية بتوفير المساعدة والخبرة اللازمتين لتحقيق تلك الأنشطة[1].

و عموما يهدف الإتحاد إلى إيجاد الصيغ القانونية والوقوف بجانب الدول لمساعداتها على تطوير سياستها البيئية، ووضع نماذج لنظام التسيير البيئي، ومن جهة أخرى ترمي جهود الإتحاد إلى تأطير البيئة تأطيرا عالمينا يغطي جميع الجوانب والأماكن بالإضافة إلى كونه يعلم كيفية الحفاظ على البيئة.

[1]: سه نكه رداود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث: دراسة قانونية تحليلية، الإمارات، دار شات للنشر و البرمجيات، 2012، ص .77.

ثالثا: أهم نشاطات الإتحاد للتأثير في الحكومة البيئية العالمية

إن لبعض المنظمات غير الحكومية تجربة طويلة في مجال حماية البيئة، مثل الإتحاد الدولي للمحافظة على البيئة حيث اشتهر بصفة خاصة وتتمثل في وضع الإستراتجية العالمية لحماية الطبيعة إلى جانب صياغة الإتفاقيات البيئية التي تعزز هذه الحماية.

1- وضع الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة

بعد الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة UICN رائدا في ذلك، فهو من المنظمين الأساسين في الموارد الإستراتيجية الدولية وبالخصوص في أعمال كثيرة ومتنوعة عبر العالم ومن أهم نشاطات الإتحاد في هذا المجال يمكن إجمالها كالأتي:

- تخطيط الأنشطة الخاصة بالمحافظة على البيئة على مستويين: المستوى الإستراتيجي من خلال الإستراتيجية العالمية للصيانة وإستراتجية العناية بالأرض،[1] وتجدر الإشارة في إطار التشريعات البيئية إلى الإستراتجية العالمية للصيانة (world conservation stratgey) وإستراتجية العناية بالأرض (carnig for the earth) التي وضعتها منظمات دولية ثلاث وهي: الإتحاد الدولي لصون الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة والصندوق العالمي للحياة البرية، وقد وضعت الإستراتجية الأولى عام 1980 وأكدت 3 أهداف لحفظ الموارد الطبيعية و هي:
  - المحافظة على العمليات الإيكولوجية الأساسية.
  - دعم نظام الحياة (إنسان، نبات، حيوان)
  - صيانة التنوع البيولوجي.

أما إستراتجية العناية بالأرض التي وضعت عام 1991 فإنها تعزز أهداف الإستراتجية الأولى.وتؤكد على المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية التي ينبغي تلبيتها لتحقيق التنمية المستدامة ويهدف إلى:

- إلتزام كافة أشكال الحياة ورعايتها.
- تحسين نوعية الحياة الإنسانية ومستواها.
- تقليل إستنزاف الموارد غير المتجددة إلى الحد الأدنى.
- تشكيل تحالف عالمي من أجل البيئة، حيث أن كل الدول العالم سوف تستفيد من التنمية المستدامة وأن جميعها سوف يهدد إذا فشلت في تحقيقها، إن البشرية تدمر الحياة

[1]: محمد محمود السرياني، المنظور الإسلامي لقضايا البيئة: دراسة مقارنة، ط1، الرياض، 2006، ص. .342.

على الأرض والمطلوب من دول العالم كلها وضع إتفاق ذو أهداف جديدة حرصا على مستقبل مستدام.

2- صياغة العديد من الإتفاقيات الدولية

لقد لعب الإتحاد دورا أساسيا في صياغة العديد من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالمحافظة على الطبيعة والثروات الطبيعية، منها على سبيل المثال إتفاقية "واشنطن" حول التجارة الدولية للأحياء البرية المهددة بالإنقراض المحررة في سنة ،1992 ويعود له الفضل أيضا في تحرير أول ميثاق عالمي حول الطبيعة الذي اعتمد في أكتوبر 1982 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] .

وقد شارك الإتحاد الدولي لصيانة الطبيعية والموارد الطبيعية إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في لجنة الخبراء بمناسبة الأعمال التحضيرية "لإتفاقية فيينا 1985" و"بروتوكول مونتريال 1989 لحماية طبقة الأزون .

كدلك إجتماعات لجنة الخبراء عن مشروع إتفاقية إطارية عالمية لحماية طبقة الأزون ومشروع بروتوكول بشأن الكلور، فلور والكربون، ويساعد البرنامج حاليا في صياغة الأولية لبرنامج القانون البيئي في بلدان أسيا الوسطى بالإشتراك مع الإتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

وقد أسهم مركز القانون التابع للإتحاد الدولي لصيانة الطبيعة، في إعداد الإتفاق الدولي بشأن الأراضي الرطبة ذات المحمية الدولية عام 1971 م وإتفاق باريس عام 1972 م بشأن التراث الثقافي والحضاري وإتفاق عام 1979 م بشأن المحافظة على السلالات المهاجرة للحيوانات البرية وإتفاق عام 1992 م بشأن المحافظة على التنوع الحيوي وميثاق الأرض الذي تم تبيينه في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية لعام .1992[2]

[1]: عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، العدوان على البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي، الكويت، مجلة الحقوق، العدد الأول، 1991، ص. 190.

[2]: مصطفى سلامة حسين، مدوس فلاح راشدي، القانون الدولي للبيئة: دراسة للقواعد العامة وأهم الإتفاقيات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالبيئة، مصر، لجنة التأليف والتعريب، 2007، ص. 60.

خلاصة الفصل

برزت القضايا البيئية على جدول الأعمال الدولي لأول مرة في أواخر القرن 19، وبحلول عقد الخمسينات من القرن 20 أبرمت عدة إتفاقيات في مجال حماية البيئة حيث تطور الوعي والإهتمام بالبيئة تطورا كبيرا خاصة من طرف الفواعل غير الدولاتية، حيث وضع مؤتمر إستكهولم الذي انعقد عام 1972 م، عددا من المبادئ والمؤسسات والبرامج التي ساعدت على تأمين إطار لتعزيز عملية تطوير ردود دولية للمشاكل البيئية العابرة للحدود مما تطلب وجود تضافر العمل والمساعدة من طرف القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة والعكس صحيح حيث لعبت الفواعل غير الدولاتية أدوارا ومسؤوليات مختلفة في هذا المجال وذلك من خلال :

- وضع مقترحات بشأن السياسات العامة البيئية .
- تحديد مبادئ توجيهية وأدوات من أجل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- القيام بأعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا والمعايير والعمليات .
- المساهمة في صياغة القوانين في الشؤون البيئية .
- تنشيط روح المسؤولية الإجتماعية وتشجيع الممارسات البيئية .

فالفواعل غير الدولاتية بجميع عناصرها تهدف إلى تجميع السياسات العالمية وذلك بتوجيه الأنظار نحو مواضيع تفضل الحكومات تجاهلها مما يجعلها تعمل جاهدة لتغيير نهج المسببين في إتلاف البيئة سواء الدولة أو جهات غير حكومية معينة .

الفصل الثالث

تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية: الآليات والتحديات

يحتاج العالم اليوم إلى المزيد من المشاركة من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات الذين يشكلون المجتمع العالمي، سواء كان ذلك على مستوى المجتمع (الدولة)، أو مجموعة من الدول، أو العالم على نطاق أوسع فالمشاركة الإيجابية والفعالة للفواعل غير الدولاتية، تعتبر من المميزات الأساسية للحوكمة البيئية العالمية الجيدة ولعلها الميزة الهامة التي تؤدي بدورها إلى تحقيق العديد من النتائج الهامة التي تعمل الحوكمة البيئية العالمية لإستمرارها في تحقيق أهدافها البيئية، وعلى الرغم من الوظائف التي تقدمها الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية، إلا أنها تبقى نسبية إلى حد ما وذلك إنما راجع لوجود تحديات تتعرض لها هاته الفواعل غير الدولاتية والذي يكون مصدرها إما داخليا أي بنية المنظمة والعلاقات البينية بين مكوناتها و وظائفها، كما يمكن أن يكون مصدرها خارجيا كمشكلة التمويل ونقص المعلومات، حيث سيتم تخصيص هذا الفصل للحديث عن النقاط التالية:

- آليات تفعيل تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية.
- التحديات التي تقف في طريق تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية.

المبحث الأول: آليات تفعيل تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية

لا نستطيع أن نقول أن هناك حوكمة بيئية عالمية من دون إشراك الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني العالمي خاصة المنظمات غير الحكومية فالحوكمة البيئية لا تتم إلا بتظافر جهود القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وعدم توفير المناخ الديمقراطي الملائم لمشاركة الفواعل غير الدولاتية يعتبر عائقا كبيرا يحول دون قيام ذلك، ومن هذا المنطلق سيتم تخصيص هذا المبحث للتعرف إلى قيمة المشاركة والشفافية في النشر الإعلامي للمعلومات الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الأول: المشاركة كقيمة محورية في تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية

أولا: تعريف المشاركة

نبدأ أولا بتعريف المشاركة فقد عرفها الدكتور "محمود عودة" بأنها: تلك العملية التي يلعب من خلالها دورا في الحياة اللإجتماعية والسياسية في بلده، والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها.[1]

أما الدكتور "عبد الهادي الجوهري" فيرى: أن المشاركة هي تلك الأنشطة التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في إثبات أحكامهم وفي صياغة السياسة العامة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي العملية التي تقضي بإشراك الفرد في مختلف مستويات العمل السياسي.[2]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف المشاركة على أنها أخد جزء من الأمور أو الشؤون السياسية والإجتماعية والمساهمة بالبحث فيه من قبل الأفراد في المجتمع و وضعه على أجندة العمل والنقاش حوله والتعبير بشكل واضح عن اختياراتهم من المخرجات النهائية أثناء عملية إتخاذ القرارات وبعدها.

---

[1]: محمد الشرقاوي، المشاركة الشعبية والإصلاح: تأصيل-تفعيل-تجارب واقعية، مصر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص9.

[2]: عبد الحكيم نابي: المشاركة في صنع القرار في ليبيا ،رسالة دكتوراه في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2006، ص23.

ثانيا: أهمية المشاركة:

الدول اليوم بحاجة ماسة إلى مساهمة الأفراد والجماعات والفواعل غير الدولاتية بصفة عامة، فالمشاركة الإيجابية والفعالة تعتبر الميزة الإستراتيجية والقيمة المحورية التي تؤدي بدورها إلى تحقيق العديد من المميزات والنتائج الهامة في الحوكمة البيئية ومن هذه النتائج:

أ- أن لدى أصحاب المصلحة الخارجيين (منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص) كثير من المنظورات المختلفة التي يتعين أخذها بعين الإعتبار من أجل التهيئة لكسب الدعم طويل الأجل و واسع النطاق، لعمل برنامج المنظمات العالمية للبيئة،كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ب- أن إشتراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في التصدي للقضايا البيئية من شأنه أن يوسع تغطية وتأثير الإستراتيجيات إلى نطاق يتجاوز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المحدودة الموارد المالية والبشرية.

ج- قد تعوض المشاركة النشطة من جانب الفواعل غير الدولاتية عن الوجود الميداني المحدود لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الأصعدة المحلية و والوطنية والإقليمية و الدولية، حيث توجد مشاكل بيئية كثيرة تتطلب المعالجة حيث يوجد هناك حضور الكثير من الشركاء في البرنامج.

د- إن المشاركة تساعد على التأكيد بأن القرارات الخاصة بالسياسات البيئية وتخصيص الموارد تعطي الأهمية والأولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين في المجتمع كافة، لذا فإنها تزيد من تهيئة الظروف لإدامة وزيادة فعالية الاستراتيجيات الإصلاحية.[1]

ه- تعتبر مشاركة الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية وسيلة فعالة لتدريب وتعليم الجماهير على ممارسة السلطة والحكم بأنفسهم كما تعمل على تنمية قدرات المواطنين على عملية اتخاذ القرارات من صناع القرار في المجتمع، مما يساهم في تكوين الكوادر الفعالة في جميع المجالات واكتشاف القيادات على مختلف المستويات.

ثالثا: تعزيز برامج مشاركة الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية

يوجد عدة برامج لتفعيل دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمية البيئية العالمية سواء تكون مقدمة من طرف الحكومات أو الدولة و من بينها:

1- توسع أدوار الفواعل غير الدولاتية في المعاهدات والمحافل الدولية حيث أن المصالح غير الحكومية قامت بدور متزايد الأهمية في صنع المعاهدات البيئية على مدى العشرين عام الماضية وعلى سبيل المثال مشاركتها في مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو

[1]: زهير عبد الكريم الكايد، الحكماتية: قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص56.

عام 1996، وما تزال مساهماتهم في حاجة إلى الإعتراف بها وتأكيدها رسميا من قبل الأمم المتحدة.

1- إعطاء أدوار إستشارية ورصدية كاملة للمصالح غير الدولاتية لن يخالف إجراءات العمل في الأمم المتحدة و قد دعا الأمين العام أن يقوم بمراجعة شاملة للطرق التي يمكن مساهمة مجموعات المصالح غير الدولاتية رسميا في عملية صنع المعاهدات البيئية.

2- توفير البنية التحتية التشريعية والإدارية والسياسية والقضائية الكافية لاتساع دائرة المشاركة للفواعل غير الدولاتية، وما ينطوي عليها ذلك من إمكانيات وقدرات ومعارف متطورة لتتماشى مع التحديات ومتطلبات فعالة وكفاية عمليات ونشاطات بمؤسسات الحوكمة الأساسية، وهذا بالضرورة يعني وجود الخبرات والطاقات النيرة ذات المهنية العالية في تلك المجالات البيئية المتنوعة لوضع وتصميم الأطر للسياسات العامة التي تحكم عناصر البيئة التحتية الملائمة لحركة التطوير و الإصلاح.

ومن القضايا التشريعية التي ينبغي إعادة النظر فيها على سبيل المثال، النظر في مواد الفرع 69 من النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة و التي تقصر المشاركة في مجلس الإدارة على المنظمات غير الحكومية الدولية.[1]

حيث ينبغي أن تشمل فئات المجموعات التي تسمح لها بالمشاركة بصفة المراقب، المنظمات غير الحكومية الدولية و ممثلي الشبكات تنظيمات المجتمع المدني (بما في ذلك المعنيين على المستوى الوطني) وأعضاء المنظمات غير الحكومية الوطنية المحلية التابعة للشبكات العالمية لمتعددي أصحاب المصلحة التي تعالج السياسات العامة البيئية.

3- بإمكان الفواعل غير الدولاتية أن تتخذ إجراءات ذاتية ودلك من أجل تطوير أعمالها ونشاطاتها البيئية وتعزيز مشاركتها في إدارة الشؤون البيئية العالمية وذلك من خلال إتباع الإجراءات التالية:

أ- إنشاء لجنة تكون على المستويات المحلية والوطنية والدولية لتنسيق وتنظيم جهود المنظمات غير الحكومية وتعزيز الثقة والتعاون بينها بهدف التكامل وجعل التنافس إيجابيا ولمصلحة المستفيد من الخدمات وعمليات التمويل والمساعدات الإنسانية.

ب- العمل على تشبيع الحوار الايجابي وتعزيز الثقة المتبادلة حتى تصبح المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص أو شبكاتها جهازا استشاريا للمنظمات البيئية العالمية الرائدة .

[1]: المنتدى البيئي الوزاري العالمي، مشروع استراتيجية لتعزيز مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيويورك، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002، ص6.

جـ - العمل على تطوير الهيكل المؤسسي والإداري للفواعل غير الدولاتية وفق القواعد والمعايير الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني : إعداد البرامج الشفافية والنشر الإعلامي والإستثمار الخاص

أولا : تعريف الشفافية والمعلومات والاستثمار الخاص

أ- تعريف الشفافية: تعني الشفافية بأنها توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وفتح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة وإبراز أهمية المعلومات الإحصائية في السياسة المالية والنقدية والإقتصادية بشكل عام وأهميتها في ترشيد السياسات الإقتصادية واعتبار الحكومة والمؤسسات الإقتصادية بشكل عام والخاصة مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات بحيث يجب أن تنشرها بعلانية وبصفة دورية.[2]

ب- تعريف المعلومات: يعرفها الدكتور "حسمت قاسم " على أنها " ذلك الشيء الذي يغير من الحالة المعرفية للمتلقي "القارئ أو المشاهد أو المستمع) أو هي البيانات المصاغة بطريقة هادفة لتكون أساسا لاتخاذ القرار."[3]

جـ : الإستثمار: يشير مفهوم الإستثمار إلى عدد كبير من الأنشطة أو غالبا ما يشير هذا المفهوم إلى إستثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم، وصناديق الاستثمار في بعض الأوراق المالية مثل اختيارات البيع والشراء والعقود المستقبلية وعقود المبادلة، هذا بالإضافة إلى الإستثمار في الأموال الحقيقية الملموسة، وبذلك فإن الاستثمار يعرف بأنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل، معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر.[4]

---

[1]: الاتحاد البرلماني العربي، "البند 4/ مج 46، (مذكرة الأمانة العامة للاتحاد متخذة في الدورة السادسة و الأربعون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي حول: إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية و توسيع أدوارها في عملية التنمية و بناء دولة المؤسسات، الجزائر، 11-12 جويلية 2005، ص11.

[2]: ياسين بوجرة، واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، في الحكم الرشيد و استراتيجيات التعبير في العالم النامي، المحرر: حسين رأس الحيل، الجزائر، مكتبة إقرأ، 2007، ص356.

[3]: قاسم حشمت، مدخل لدراسة المكتبات و علم المعلومات، القاهرة، دار غريب، 1990، ص . 25.

[4]: محمد الحناوي و نهال فريد مصطفى، مبادئ و أساسيات الإستثمار، مصر، المكتب الحديث، 2006، ص18.

ثانيا :أهمية الشفافية والمعلومات في الحوكمة البيئية العالمية

إن بناء حوكمة بيئية عالمية، يعتمد بشكل أساسي على توفر عنصر الشفافية والمعلومات للتخطيط للمستقبل بشكل سليم، لأن توفر المعلومات يعتبر موردا أساسيا لوضع الإستراتيجيات والخطط حيث تبرز أهمية الشفافية والمعلومات بالنسبة لنشاط الفواعل غير الدولانية من خلال ما يلي :

1- إن الشفافية تساهم في تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح للفواعل غير الدولاتية في قصية بيئية ما أن يجمعوا معلومات حول هذه القضية وبالتالي قد يكون لهم دورا حاسما في الكشف عن المساوئ وحماية مصالحهم ومصالح المجتمع ذلك أن الشفافية تتيح لهذه الفواعل فرص الإطلاع مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بالسياسات البيئية، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها.[1]

2- تعمل الشفافية على ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج حيث تتم المحاسبة على التجاوزات بشكل جماعي من خلال اتخاذ قرارات جماعية.

3- إن توفر عنصر الشفافية في منظمات الفواعل غير الدولاتية وإفصاحها عن كل أنشطتها والشخصيات التي تتعامل معها، ومصادر تمويلها كل ذلك يزيد من مصداقية تلك الفواعل و بالتالي يزيد من مصداقية أعمالها ويساعد على تحقيق التوصيات الواردة في تقاريرها بالإيجاب على العمل الأساسي لها والنشاط المنتظر منها في جميع المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية بصفة عامة والمجالات البيئية بصفة خاصة .

4- تكتسي المعلومات أهمية كبيرة في عمل الفواعل غير الدولاتية لأن جودة القرارات التي تتخذ في جميع المستويات الإدارية تتوقف على مدى توفر المعلومات التي يحتاجها متخذوا القرار وقد عبر **"لامبرتون"** "Lamberton" على الأهمية والقيمة المتميزة التي تنطوي عليها المعلومات بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات عندما قال: "نجد أن كل منظمة مرغمة على إتخاذ القرارات مصيرية ولتحقيق أعلى معدلات الكفاءة والإبتكار فإن إتخادد مثل هذه القرارات يدفع للإهتمام بالمعلومات بحيث يصبح توفيرها واختزانها والاستفادة منها نشاطا إستثماريا أساسيا".[2]

5- على الفواعل الدولية والغير دولية أن تعمل على إنتاج ونشر النتائج والممارسات الإدارية المتميزة والناجحة من خلال ورشات العمل أو المؤتمرات والمحاضرات بهدف الترويج وتعزيز النزاهة والكفاءة والفعالية وذلك من خلال إجراء بحوث ميدانية على المستوى العالمي، وذلك بهدف نشر النتائج والإستفادة من التجارب الناجحة للدول عن طريق إجراء ودعم الأبحاث الهامة فالنشر الإعلامي للمعلومات يتم من خلال عقد

[1]: سعيد على الراشدي، الإدارة بالشفافية، عمان، كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، 2007، ص16.
[2]: كمال بطوش، إدارة المعرفة ودورها في إرساء قواعد الحكم الرشيد، في الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر حسين رأس الجبل، الجزائر، مكتبة إقرأ، 2007، ص. 371.

المؤتمرات ونتائجها والكتب وأوراق العمل التي تبرز نتائج الممارسات المتميزة وكيفية التعلم والإستفادة منها في مواقع ودول ومنظمات أخرى.[1]

تفعيل الإطار التشريعي لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات حيث يستهدف تشجيع أدوار شركاء التنمية الحكومات والفواعل غير الدولاتية في إنتاج واستخدام تلك البيانات والمعلومات، وتحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات ويتطلب ذلك تنفيذ مجموعة متكاملة من البيانات والإجراءات بشأن تداول المعلومات، لنهج خطوة إيجابية على طريق التغيير والتحديث وخلق مزيد من المرونة في مجال تبادل المعلومات وإتاحتها على المستوى الداخلي والخارجي للدول بحيث تكون شاملة لجميع المواطنين وتشمل تلك الإتزامات ما يلي:

أ- تأكيد حق كل شخص في الحصول على المعلومات وبالبيانات بحيث يصبح الإفصاح هو الإستثناء، كما يمنح ذلك أحقية للجهات الخاصة كإتحاد الصناعات والغرف التجارية في نشر البيانات والمعلومات دون خشية من مغبة المساءلة القانونية.

ب- وضع آلية منظمة للحصول على البيانات والمعلومات ونوعية ما يفصح عنه وما يستثنى من الإفصاح والمسؤول المخاطب بالجهة، وكذلك أسلوب العمل في حالة عدم الإفصاح أو البيانات غير السليمة أو فترات تأخير الحصول على المعلومات.

المطلب الثالث: أهمية الإستثمار في عمل الفواعل غير الدولاتية

تتباين أهمية الإستثمار بصفة عامة حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الإقتصادية و ما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الإئتمانية وفرص الإستثمار المختلفة وبصفة عاصة فإن الإستثمار يحقق أهداف ذات أهمية عالية بالنسبة لعمل الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية و لعل أهمها:

1-توفير ثروة مالية لمنظمات المجتمع المدني العالمي أو القطاع الخاص.

2- تغطية النفقات الجارية الخاصة بمشاريع العوامل غير الدولاتية في مجال الحوكمة البيئية ويكون ذلك من خلال تحقيق عوائد مستقرة أي تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير منقطعة.[2]

3- إن اعتماد الفواعل غير الدولاتية على تمويل مشاريعها تمويلا ذاتيا يغنيها عن تبعيتها للحكومات، أو المؤسسات المالية الدولية وبالتالي تحقق إستقلالها عن تلك الهيئات.

[1]: زهير عبد الكريم الكابد، المرجع السابق، ص107.
[2]: هوشيار معروف، الإستثمار والأسواق المالية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2003 ص 21.

4 - إن قيام القطاع الخاص بمشاريع إستثمارية في مجال حماية البيئة، سوف يحسن من صورتها لدى الجماهير ويعتبر ذلك توسيعا في تحملها للمسؤولية الإجتماعية حيث سوف يعوض عن الأضرار التي يلحقها هذا القطاع، وكما سيزيد من إحترام الهيئات الحكومية لرجال الأعمال الأمر الذي يعزز من مشاركتها واعتبارها شريكا حقيقيا في التنمية البيئية.

5- إن التمويل الذاتي للفواعل غير الدولاتية، سوف يمكنها من إعداد وإقامة المؤتمرات واللقاءات والمعاهدات البيئية على المستوى الداخلي والخارجي والعالمي، كما يمكنها من حضور المناقشات واللقاءات التي تجريها المنظمات البيئية الدولية على المستوى العالمي.

6- توفر رأس المال والثروة لدى الفواعل غير الدولاتية يكسبها نفوذا ماليا ومكانة في وسط الهيئات الدولية الحكومية وبذلك تستطيع الضغط والتأثير على الحكومات في مجال القرارات المتخذة بشأن السياسات البيئية.[1]

المبحث الثاني: الصعوبات التي تقف أمام عمل الفواعل غير الدولاية في الحوكمة البيثية العالمية:

سنحاول في هذا المبحث مناقشة أهم التحديات التي تواجه الفواعل غير الدولاتية لضمان المشاركة الفعالة في مساعيها نحو تفعيل الحوكمة البيئية العالمية، وبالتالي سيتم التركيز على التحديات المالية كأهم العوائق وكذلك التحديات المؤسسية و التسيرييةالتي تعيق التحرك والمبادرة محليا ودوليا.

المطلب الأول: التحديات المادية والموارد البشرية :

يشكل كل من التمويل والموارد البشرية عنصرين حيويين في عمل الفواعل غير الدولانية بصفة عامة والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة، إذ أن حدوث خلل في أي منهما من شأنه أن يأثر على فعالية المنظمة وقد يؤدي إلى الكثير من الأحيان إلى توقف مشاريع بأكملها، ضف إلى ذلك إمكانية إنهاء نشاط المنظم لا سيما إذا إرتبط الأمر بشح أو إنعدام التمويل لها، حيث تؤثر أيضا على قدرة ومرونة الفواعل غير الدولاية في تبني إستراتيجيات وآليات مبتكرة لمواجهة مصادر إنعدام الأمن البيئي والإستجابة السريعة للتهديدات الناشئة .

[1]: نوال تعالبي: مرجع سبق ذكره، ص.ص 143-144.

من هنا، فإن إستمرار وجود وعمل الفواعل غير الدولاتية يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح الإدارة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم لإستمرار وتطوير عملها، ويمكن تحديد أهمية التمويل في الأسباب التالية:

1- المال هو العنصر الأساسي لإستمرار عمل المنظمات غير الحكومية فبدون المال لا تستطيع هذه الأخيرة تنفيذ برنامجها وتقديم خدماتها في المحافل الدولية للمستفيدين أو الفئات المستهدفة.

2- تغيير إستقرار المركز المالي للمنظمة من أهم العوامل المساعدة في إرتفاع مستوى خدماته، وتطوير آليات العمل القائمة وفقا لزيادة مركزها المالي الذي يسمح لها بالتوسع وكشف نوعية الخدمات.[1]

إلا أن الفواعل غير الدولية تعاني من صعوبة تحصيل التمويل الكافي من المصادر الأساسية لها المتمثلة في إشتراكات الأعضاء والبنوك والهبات وكذلك الحكومات والجماعات المحلية، وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها:

1- أن أهم مشكل يواجه الفواعل غير الدولاتية هو البحث عن التمويل فضرورة البحث عن رؤوس الأموال بصفة ذاتية من أجل تغطية المصاريف الإدارية والتوظيف، ومن أجل وضع برامج عملها يجبر الفواعل غير الدولاتية على تخصيص جزء من أموالها للإشهار والبحث عن التمويل.
2- التمويل المادي المحدود لأنشطة الشبكات بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فمنذ بداية إنشاء الشبكة العربية للبيئة وعلى مدار 12 عام لم يحدث مطلقا أن تم تمويل لأي من أنشطتها من هيئات عربية ووطنية أو إقليمية، وإزدادت القناعة بأن يكون التمويل من هيئات عامة مع وجود صعوبة بالغة لوجود تمويل إقليمي.[2]

3- ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص في مجال البيئة، فبالرغم من أن القطاع يحقق أرباح معقولة مستفيدا من البنية التحتية والإصلاحات التشريعية سواء في الدول المتقدة أو النامية، إلا أن تمويل القطاع الخاص للبرامج البيئية العالمية لا يزال في حده الأدنى، وذلك بسبب ضعف الإستثمار الخاص في مجال البيئة وعدم تشجيع الحكومات لهذا القطاع على الإستثمار البيئي، وكذلك عدم تشجيع البنوك على تقديم العروض للمشاريع الصغيرة، فضلا على المغالات في الإقتراض الحكومي، والضرائب العالية والتي تحد من

[1] : Sarah michel, the role N G O S in human Security, harvard university, 2002, p.20.
[2]- وناس يحي، المرجع السابق، ص34.

قدرة القطاع الخاص على منح التمويل في الإستثمار وإحتكار المشاريع العامة الإستثمارية للقروض والمنح الخارجية.[1]

4- إن الإحتمال الأسوء الذي قد ينشأ جراء غياب التمويل والموارد المالية التي تحتاجها المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص هو أن تصبح هذه الأخيرة بنثابة وسيلة في يد الدول التي تمولها وهذا سوف يتعارض مع مهامها بسبب عدم لجوء الحكومات إلى سن قوانين تتضمن إعفائها من الضرائب والرسوم وكذلك عدم تشجيع المانحين والمتبرعين عبر حسم قيمة ما يتبرعون به من نصيبهم الضريبي، وفي ظل هذه المبادرات التي تعفي المنظمات غير الحكومية، تلجأ إلى التمويل الخارجي والمساعدات كي تستطيع أن تلعب دور مركزي ومهم في حماية البيئة مما يجعلها فاقدة لشرعيتها لكي تصبح تحت تصرف مموليها خاصة من الدول الأجنبية.[2]

وبالإضافة إلى التمويل، يطرح موضوع الموارد البشرية تحديا كبيرا للفواعل غير الدولاتية عامة المنظمات غير الحكومية خاصة، إذ تعاني هذه الأخيرة في بعض الأحيان من نقص الموارد البشرية بسبب تفضيل الكثير من الناس فرص عمل أكثر إستقرارا مقارنة مع الوظائف الشاغرة في NGOS، كما أن تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية يشكل تحديا آخر بالنسبة لهم مما يجعلهم عرضة للتغيب، ومثل هذا الوضع يؤدي إلى إنخفاض أداء وجودة عمل NGOS.

المطلب الثاني: التحديات الإجتماعية والهيكلية

إلى جانب الصعوبات المادية والبشرية، تواجه الفواعل غير الدولاتية في حمايتها للبيئة جملة من العقبات الأخرى أولها عقبات اجتماعية وثقافية، وثانيها عقبات إدارية وهيكلية.

أولا: الصعوبات الإجتماعية والثقافية

وهي صعوبات تتعلق بالبيئة الإجتماعية التي يعيش فيها الأفراد، ومن بينها ضعف الوعي بأهمية المشاركة الفردية والجماعية في حل المشاكل البيئية، ويمكن إرجاع أسباب ضعف المشاركة في العمل التطوعي في المنظمات البيئية إلى مايلي:

1- النظر بعين الريبة والشك من قبل أفراد المجتمع، وكدلك بعض الهيئات الحكومية إلى من يعملون بمنظمات المجتمع المدني العالمي خاصة ودلك لإتصالهم بمنظمات إقليمية ودولية وتلقيهم بعض الدعم المالي لأنشطتهم.

[1]- نجيب صعب، قانون رادع و مؤسسات فاعلة ووع، البيئة والتنمية، 2006، ص7.

[2] :Shin whalee, the list of NGOS in international relation, korea observer vol 31 N 1, 2000? P 118.

2- عدم الإحساس بالمسؤولية وانعدام الإنظباط لدى بعض المتطوعين أو العاملين بصفة رسمية، مما يؤدي إلى عرقلة جهود الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية.[1]

ثانيا: الصعوبات الإدارية

يمكن إبراز هطه الصعوبات في ضعف العامل الداتي لأعضاء هيئات المجتمع المدني العالمي، خاصة الدين يقبلون في أن تنحصر المسؤولية في مجموعة من الأشخاص وممارسة النقد الداتي ومحاولة إعادة الإعتبار للعمل المشترك على أسس سلمية، فالأليات التنظيمية تتيح المشاركة الجماعية وإطلاق حوار حول القضايا البيئية.

كما أن غياب البناء المؤسسي والإعتماد على العمل العشوائي والفردي، في كثير من الأحيان مع نقص الخبرة في إدارة المؤسسات هو الأخر واحد من المشكلات القائمة لدى عدد كبير من الفواعل غير الدولاتية ويتصل بها، غياب النظرة المتكاملة والرؤية الشاملة للتنمية البشرية والمجتمعية مما يجعلها في حالة من التخبط وربما الفشل. وهنالك ضعف التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات بين المنظمات غير الحكومية بالإصافة إلى وجود ضعف تقني في مجال إدارة الحوار مع الحكومات والشركاء وخاصة كيفية التفاوض معها، فالتفتوض يحتاج إلى تقنيات خاصة وهو مايكون عادة تتويجا لتطور نوعي في أداء الفواعل غير الدولاتية يهيئها لكي تكون طرفا محاورا قويا وذا مصداقية لا يمكن للسلطة تجاهله.[2]

المطلب الثالث: تحديات تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات وضعف الإعلام البيئي

تعتبر صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بقظايا البيئة، من أبرز المشاكل التي تواجهها الفواعل غير الدولاتية سواء على المستوى الوطني أو العالمي وذلك راجع إلى عدة عوامل ندكر منها:

1- ضعف هامش الحرية والمشاركة وعدم إحترام حق المواطنيين في الإطلاع على المستجدات البيئية ففي حالات كثيرة لاتزال الحكومات تحجب المعلومات المتعلقة بالبيئة عن المواطنين، وتوهمهم بواسطة أجهزة الإعلام الرسمية بأن البيئة على أفضل حال، ونلاحظ دلك على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وعلى الرغم من أن مصادر القانون البيئي العالمي تمنح حق الإطلاع على الوثائق الإدارية المتعلقة بالبيئة، وأن هذا الحق مفتوح لكل شخص أو منظمة غير حكومية، حيث بالإمكان الإطلاع على الملفات

[1]: خلالفة هاجر، دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية، باتنة، 2013-2014.ص.124.

[2]: كامل مهنا، تجربة منظمات المجتمع المدني الإقليمية والعالمية: شبكات ومظلات، اللقاء الإقليمي حول تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسة العامة، بيروت، منظمة اليونسكو والمركز اللبناني للدراسات، 22-24 مارس 2004، ص ص .09-11.

والتقارير والمدكرات والمحاضر المنبثقة عن الإدارات والشركات وكل القطاعات المكلفة بالخدمة العمومية، حيث أصدر مؤتمر ستوكهولم 1972، إعلانا دوليا لحقوق الإنسان البيئية حيث جاء فيه: **لكل إنسان دون تمييز الحق في معرفة الأنباء والمعلومات البيئية بصورة صادقة وواقعية.**[1] تأكيدا على حق الإنسان في الإعلام البيئي الذي جاء ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الدور الدي لعبه المجتمع الدولي وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في تزايد الإهتمام الإعلامي بقضايا البيئة.[2]

2- إن معضم الحكومات والمؤسسات المالية العالمية أو الشركات العالمية الكبرى، غالبا ما تمتنع عن الإفصاح عن المشاريع التي ستقوم بإنجازها في المستقبل حتى لا تجد قوى أخرى السبيل لمعارضتها أو تغيير سياساتها المستقبلية، كما أن هناك العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تفطنت مبكرا إلى الخطورة التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام في تهديد مصالحها بالكشف عن بعض أدوارها السلبية تجاه البيئة، من خلال الحملات الإعلامية الجادة، لذلك عمدت هده الشركات إلى إنشاء مكاتب للعلاقات العامة في كافة أنحاء العالم تعمل على استقطاب رجال الإعلام وتحويلهم إلى أدوات دعائية لهده الشركات، أو باتخاد مواقف حيادية إزاء المشكلات البيئية، أو إستخدامهم لتضليل الرأي العام.[3]

[1]: نجيب صعب، الحرية والمشاركة وحق الإطلاع: البيئة والتنمية، جويلية 2004، ص. 4.
[2]: محمد سعد أبوعامود، دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة، السياسة الدولية، 1992، ص ص 139-147.
[3]: عواطف عبد الرحمان، هموم الصحافة والصحفيين في مصر، مصر، دار الفكر العربي، 1995، ص. 264.

خلاصة الفصل

ما يمكن قوله في الأخير أن الفواعل غير الدولاتية تواجه تحديات كبيرة كمشكلة التمويل والتنظيم المؤسسي لدلك يجب عليها إتباع طرق وآليات للمضي قدما نحو تدعيم سياساتها و تفعيل آلياتها لتحقيق الأهداف المرجوة المتمثلة في التأثير الفعلي للقرارات الدولية المتعلقة بقضايا البيئة وتغيير نهج السياسات الدولية للعمل على القضاء على الأسباب الكامنة وراء التدهر البيئي ومن أهم هده الآليات نجد:

1- تعزيز قدرة الفواعل غير الحكومية على التمويل الذاتي الذي من شأنه أن يقلل من الضغوطات التي قد تتعرض لها من جراء قبول تمويل خارجي، كما يضمن لها الإستمرارية.

2- تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لتحقيق الفواعل غير الدولاتية للإستثمار في المشاريع المهتمة بحماية البيئة والصديقة لها، وإيجاد أطر للتعاون بين الفواعل غير الدولاتية والإدارات الحكومية.

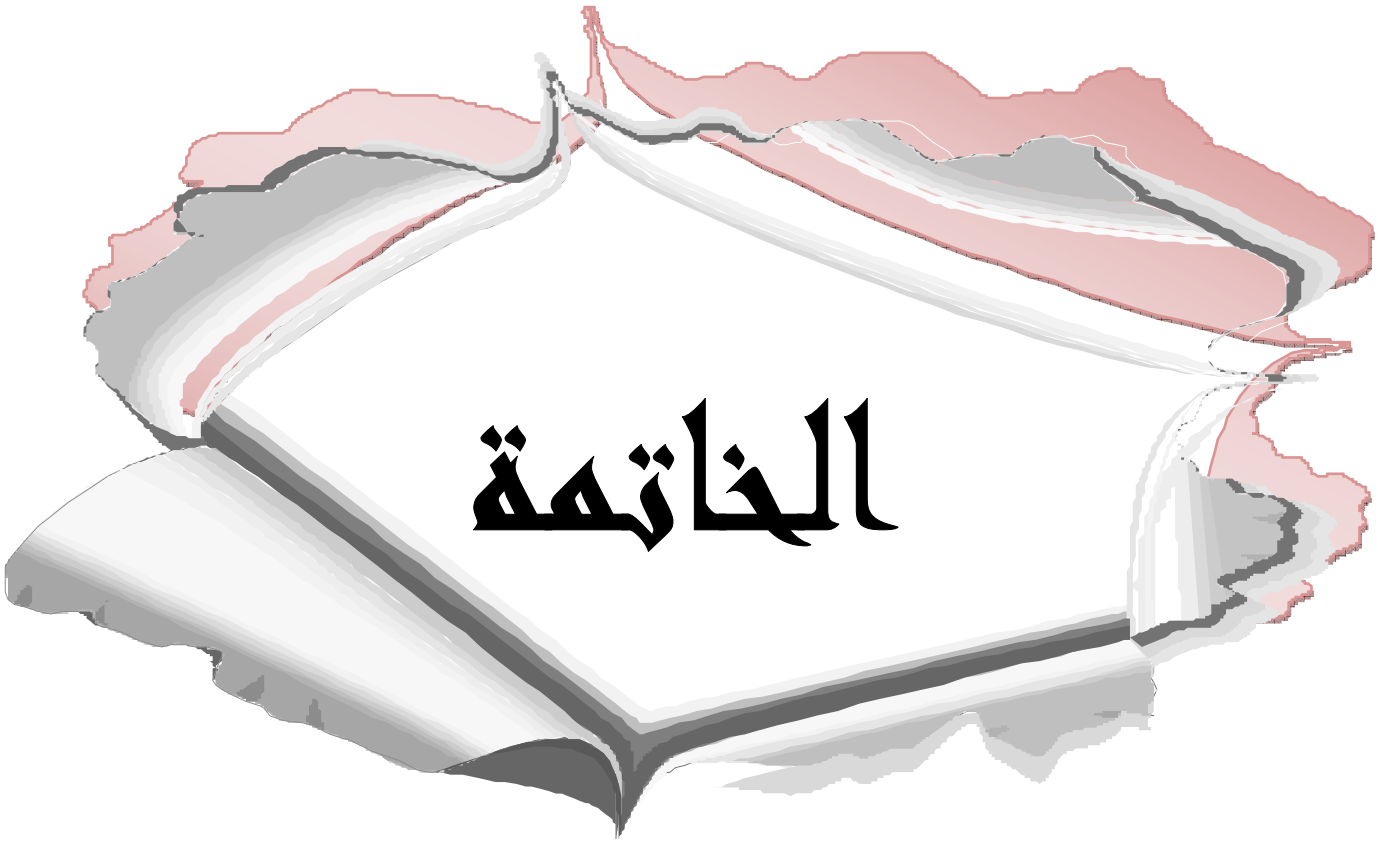
الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع على درجة من الأهمية يندرج ضمن الموضوعات العالمية، التي تشغل حيزا كبيرا في المحافل الدولية حول الكرة الأرضية وضرورة إشراك أطراف تكون أكثر فاعلية وتتحرك لتجد حلولا عجزت حتى أكبر الدول عن إيجادها، يصب في إطار تأثير الفواعل غير الدولاتية في حماية وإدارة الشؤون البيئية.

إن الاهتمام الدولي والوطني بموضوع حماية البيئة نابع أساسا من الأخطار والمشاكل التي أصبح الجميع عرضة لها غير أن هذه الحماية لا تكتمل إلا إذا تضافرت الجهود مجتمعة سواء من السلطات العالمية أو المحلية المنظمات الحكومية أو غير الحكومية وكذلك الجمعيات المهتمة بحماية البيئة ، حيث قامت الفواعل غير الدولاتية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما ساهمت برصد الإهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية وحث الجميع على تحمل المسؤولية الإجتماعية، وكل ذلك أدى إلى ظهور مصطلح الحوكمة البيئية العالمية.

حيث اكتسبت الفواعل غير الدولاتية من خلال جهودها و إنجازاتها ونشاطاتها الميدانية في النهوض بحماية البيئة والمحافظة عليها، شهرة ونفوذ كبيرين على الساحة الدولية، إذ أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب الدول والمنظمات الدولية ، بل حتى من قبل الأفراد، وهذا من أجل الاستفادة من خبراتها المميزة في مجال حماية البيئة فهذه الفواعل غير الدولاتية حلت محل الدول في العديد من المجالات ولاسيما المجال البيئي، وذلك بفضل استراتيجياتها المختلفة، والأجهزة المكونة لها والخبرة العلمية والميدانية التي يتسم بها أعضاؤها والمنتسبين إليها.

كما تزداد أهمية هذه الفواعل غير الدولاتية، بشكل بارز بحكم دورها وبحكم كونها تشكل أحد المصادر الرئيسية والأساسية التي تساهم في نشر الوعي البيئي لأعضاء المجتمع الدولي، هذا الوعي الذي يعد بمثابة خطوة هامة لحماية البيئة و لحفاظ عليها من خلال تكوين المجتمع الدولي وإكسابه سلوكيات إيجابية اتجاه البيئة.

كل هذا يعود إلى الاعتراف الدولي المستمر بهذه المنظمات، بحيث أصبحت شريكا فعالا يحسب له ألف حساب في كبريات المؤتمرات والإعلانات وما ينجم عنها من اتفاقيات ومعاهدات دولية تنظم وتحتوي مجمل المشكلات البيئية التي أضحت تؤرق العالم بأسره، وهنا نجد أن القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي قد عملت على تنفيذ هذه الاتفاقيات من قبل الدول المصادقة عليها، وهذا ما أسهم في تطوير القانون الدولي البيئي وترقيته بل الأكثر من ذلك أخذت بعين الاعتبار ضرورة الالتزام باحترام هذا القانون في ظل الحروب والنزاعات الدولية.

و بناء على ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الوقوف على مكانة الفواعل غير الدولاتية البيئية في المجتمع الدولي، وكذا من خلال الجهود المبذولة من قبل هذه الفواعل بغية مواجهة تدهور البيئة على المستويين المحلي والعالمي وتبيان انعكاساتها أهمها:

1- إن مواجهة المشاكل البيئية ومعالجتها والعمل على الحد منها، لا يتم دون تضافر الجهود وتكاملها فهذه المواجهة لا تكمن في عمل فرد واحد أو طرف واحد أو دولة واحدة أو منظمة واحدة، بل تكمن في وضع خارطة طريق يساهم فيها الجميع، سواء كان ذلك على مستوى وطني أو إقليمي أو على مستوى عالمي.

2- لقد كان تأثير القطاع الخاص في إدارة الشؤون البيئية ذو أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية المجتمع المدني بالرغم من كون القطاع الخاص يمتاز بالطبيعة الربحية وذلك من خلال مساهمتها في تمويل المشاريع البيئية والمشاركة في المؤتمرات واللقاءات العلمية.

3- في كثير من الأحيان تواجه الفواعل غير الدولاتية المهتمة بإدارة الشؤون البيئية تحديات و معيقات سواء كان دلك متعلق بمشكلة التمويل أو بصعوبة التنسيق بين مكوناتها، بالإضافة إلى عدم مساندة الحكومات لها كعدم إعطائها الصفة الرسمية للمشاركة في المؤتمرات و الملتقيات المتعلقة بحماية البيئة، وبدلك فإن فاعلية الفواعل غير الدولاتية مرهون بمدى قدرتها على تجاوز تلك التحديات خاصة مسألة التمويل .

وللارتقاء بدور الفواعل غير الدولاتية، اقترحنا مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن توسع في درجة تأثير تلك الفواعل في الحوكمة البيئة العالمية أهمها:

- تفعيل الإطار التشريعي من قبل الحكومات و المنظمات البيئية العالمية، لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات بين حكومات الدول وبين الفواعل غير الدولاتية

- الإستثمار في قدرة أعضاء الفواعل غير الدولاتية عبر تدريبهم وتكوينهم وزيادة مشاركتهم النشيطة في اتخاذ القرارات وتمكينهم للعمل عبر الحدود الجغرافية، والانتماءات الثقافية والمسؤوليات الوظيفية المختلفة.

- تعزيز قدرة الفواعل غير الحكومية على التمويل الذاتي الذي من شأنه أن يقلل من الضغوطات التي قد تتعرض لها من جراء قبول تمويل خارجي، كما يضمن لها الاستمرارية.

- التأكيد على التنسيق والتعاون مع الحكومات والاتفاق حول حدود وصلاحيات كل طرف على الأخر وأن تعمل هده الفواعل عبر مختلف وسائلها من أجل تحسين علاقاتها بالدول وإزالة مخاوفها عنها ما يمكنها من تحقيق نتائج أفضل.

وكإجابتنا لإشكالية الدراسة فبالرغم من التحديات التي تواجه عمل الفواعل غير الدولاتية عامة والمجتمع المدني العالمي خاصة إلا أنها إستطاعت التأثير في الحوكمة البيئية العالمية بصورة فعالة وإيجابية سواء من خلال نشر التربية البيئية أو المساهمة في عملية التنمية، أو عن طريق تطوير القانون الدولي البيئي في مختلف الأزمنة، هذا كله يترجم أن موضوع البيئة في ربع القرن الأخير قد أصبح ليس شغل واهتمام المؤسسات الرسمية في الداخل أو الخارج فحسب، إنما أصبح كذلك مركز اهتمام الفواعل غير الدولاتية داخليا وخارجيا، وهذا بفعل تنامي الوعي العام لدى هؤلاء جميعا بوجوب المحافظة على التوازن بين الإنسان وبيئته التي يحي فيها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- فئة الكتب

1. افركيرين محسن، القانون الدولي للبيئة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.
2. الحماوي محمد جاسم محمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013.
3. الشرقاوي محمد، المشاركة الشعبية والإصلاح: تأصيل تفعيل تجارب واقعية مصر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
4. الربيعي فاضل، محمد عبده، الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية، القاهرة، مكتبة المدبولي، 2004.
5. بطوش كمال، إدارة المعرفة ودورها في إرساء قواعد الحكم الرشيد، في الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر حسين رأس الجبل، الجزائر، مكتبة إقرأ 2007.
6. بوجرة ياسين، واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، في الحكم الرشيد واستراتيجيات التعبير في العالم النامي، المحرر: حسين رأس الحيل، الجزائر، مكتبة إقرأ2007.
7. حسين خليل، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العامة والبرامج والوكالات المتخصصة، لبنان، دار المنهل، 2010.
8. حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة، دار غريب، 1990.
9. راشدي مدوس فلاح ، مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي للبيئة: دراسة للقواعد العامة وأهم الإتفاقيات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالبيئة، مصر، لجنة التأليف والتعريب، 2007.
10. رداود محمد سه نكه، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث: دراسة قانونية تحليلية، الإمارات، دار شات للنشر والبرمجيات، 2012.
11. زياني صالح وبن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكاليات باتنة، الجزائر دار قانة، 2010.
12. السرياني محمد محمود، المنظور الإسلامي لقضايا البيئة: دراسة مقارنة، ط1 الرياض، 2006.
13. عبد الرحمان عواطف، هموم الصحافة والصحفيين في مصر، دار الفكر العربي 1995.
14. عبد الفتاح إسماعيل سيف الدين، مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية. دمشق، دار الفكر، 2003.
15. عبد القوي محمد حسين، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، بيروت، النسر الذهبي للطباعة، 2002.

16. عبد الكريم الشعلان سلافة طارق، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (في بروتوكول كيوتو 1977)، (في اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992)، ط1 لبنان، منشورات الحلي الحقوقية،1992.
17. عبد المقصود زين العابدين، قضايا بيئية معاصرة: المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته. ط2، الكويت، دار البحوث العلمية. 1998.
18. العجمي ضاري ناصر، الأبعاد البيئية للتنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط 1996.
19. عسكر محمد عادل، القانون الدولي البيئي: تغير المناخ التحديات والمواجهة: دراسة تحليلية تأصيلية مقاربة للأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، مصر دار الجامعة الجديدة، 2013.
20. العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر.2010.
21. على الراشدي سعيد، الإدارة بالشفافية، عمان، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع 2007.
22. عمران فارس محمد ، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.
23. فاروق العربي، الدولة الأمة على محك العولمة. الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع. 2009.
24. فريد مصطفى نهال والحناوي محمد ، مبادئ وأساسيات الإستثمار، مصر، المكتب الحديث، 2006.
25. فهمي محمود صلاح الدين، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية، القاهرة، جامعة الأزهر، ب.س.
26. الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
27. محمد ياسر خواجة، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، 2009.
28. معروف هوشيار، الإستثمار والأسواق المالية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2003.
29. نعمت وسام، السعدي إبراهيم، المنظمات الدولية غير الحكومية: دراسة مستقلة في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر ، الإمارات، دار الكتب القانونية، 2012.
30. وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003.

II- فئة المدكرات والرسائل الجامعية

31. محفوظ مراد، **"عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص: دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.
32. ثعالبي نوال، **"دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمي"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة جامعة باتنة، 2010.
33. عبد العال جمعة طه، **"الحماية الدولية للنبات كعنصر من عناصر البيئة"**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2002.
34. عياد مليكة، **"دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية"**، رسالة دكتورة في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2003.
35. نابي عبد الحكيم، **"المشاركة في صنع القرار في ليبيا"**، رسالة دكتوراه في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2006.
36. هاجر خلالفة، **"دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"** مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة باتنة 2014.

III- فئة الملتقيات العلمية

37. الإتحاد البرلماني العربي، "البند 4/ مج 46، مذكرة الأمانة العامة للاتحاد متخدة في الدورة السادسة و الأربعون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي حول: إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع أدوارها في عملية التنمية وبناء دولة المؤسسات، الجزائر، 11-12 جويلية 2005.
38. بن طريش عطاء الله، كاكي عبد الكريم، تأثير القطاع الخاص على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول، جامعة جيجل: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية 21/20 نوفمبر 2011.
39. مهنا كامل، تجربة منظمات المجتمع المدني الإقليمية والعالمية: شبكات ومظلات اللقاء الإقليمي حول تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسة العامة بيروت، منظمة اليونسكو والمركز اللبناني للدراسات، 22-24 مارس 2004.

IV- فئة الوثائق الرسمية.

40. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية التي تستفيد طبقة الأوزون، مونتريال، بدون دار النشر، 1987.

41. عدلي عماد الدين، بروتوكولات خطة عمل المتوسط MAP، منتدى البيئة، 17 أوث، 2008.
42. المنتدى البيئي الوزاري العالمي، مشروع إستراتيجية لتعزيز مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيويورك، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002.

V- فنة المجلات العلمية

43. خالد إيراني، "تغير المناخ نحو تعزيز التمويل والإستثمار"، البيئة والتنمية، 13 مارس 2008.
44. أبوعامود محمد سعد، "دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة"، السياسة الدولية 110، 1992.
45. بول هيرت، طومسون غراهام (تر: فاتح عبد الجبار)، ما العولمة: الاقتصاد العالمي والتحكم. عالم الفكر 273، سبتمبر 2001.
46. صعب نجيب، "الحرية والمشاركة وحق الإطلاع"، البيئة والتنمية، جويلية 2004.
47. صعب نجيب، "قانون رادع ومؤسسات فاعلة ووعي"، البيئة والتنمية، 2006.
48. عماد فرحات ورغدة حداد، "تقتحم قطاع الأعمال 97% من الشركات تطبق سياسات بيئية"، البيئة والتنمية، 12 نوفمبر. 2007.
49. محمد أحسن عباس، أحمد محمد، "دور الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي". مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 29. 2012.
50. مخيمر عبد الهادي عبد العزيز، "العدوان على البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي"، الكويت، مجلة الحقوق، العدد الأول، 1991.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- فئة الكتب

1. Alice D.B and Mathew J,hoffmam, contending perspectives on global governance coherence, contestation and world order.1st, Routledge, new York, 2005.
2. Andreas hasenclever,Theories of international regimes Cambridge, Cambridge university prees,1997.
3. Commission of global governance, Our global neighbor hard Oxford: Oxford university press, 1995.
4. Dauvergne Peter. Research in global environmental politics history and trends, in peter Dauvergne and (ed). Handbook of global environmental politics. Canada ,University of British columbia, ,2005.
5. Elisabeth Corel and Michele M. Betsill, Analytical farme work: Assessing the influence of NGO Diplomats. in, Michel M Bestil and Elisabeth corel (eds), Cambridge, NGO Diplomacy 2008.
6. Finkelstein, Lanrence S, "what is global governance?", global governance,1: [367-372].1995.
7. Jonathan Doh and Michael Yazeji. NGOS and corporation conflict and collaboration, university press. Cambridge. 2009.
8. M haas Peter, Addressing the global governance deficil, Tokyo united nations university press, 2004.
9. Michael tienny and Randell Germain, the idea of global civil society: politics and ethics in globalizing . United States: Rout hedge publisher. 2005.
10. michel and Sarah, the role N G O S in human Security, harvard university, 2002.
11. Nelson Lisa, the role of the united nation: from stocholm to Johannesberg. London ,CRC press, 2007.
12. phillip Muller and Markus lederer, challenging global governance:Acriticol persepective, havard: CPOGG workshop at havard law school,2003.

13. piper Nicola and Grugle Jean , Critical perspectives on global governance: right and regulation in governing regimes,1st ed. New York : Taylor and Francis, 2007.
14. Porto Kemp., S. and R . B Gibson, Governance for sustainable development: Moring from theory to practice, int. J. sustainable devlopment".vol.8.N1/2.2005.
15. Rittberger Volker and hruhl Tanja, from international to global governance: Actors, Collectue decision making, and the united national in the world of the twenty-first century. in: Volker Rittberger (edit),global governance and the united nation system Newyork, United nation university press, 2001.

II- فئة المجلات

16. Reinick Wolfgang, global public policy. foreign Affairs, vol 76 N6. 1997.
17. Beeson Mark, "global governance." in: O'hara,phillip (ed),Encyclopedia of public policy: governance in a global age, Routledge, london,2009.
18. kurukulasuriy Lal, "the role of the judiciary in promoting environmental governance and the rule of law". Prepared for global environmental governance: the post Johannesburg Agenda, Yale centre for environmental, new haven, CT.23-25 October 2003.
19. M.C. lemos and A Agrawal, envronmental governance, Annual Review of environment and resources,vol.31-2006.
20. May Christian, global Democracy,private governance and the ideology of global civil society paper prepared for the 6th pam-curopean conference on international relations˝,torino/Italia:12-15 septomber 2007.
21. mollo Compos, Mainstreaning the envronment : Global ecology, international institutions and the crisis of envronmental governace, human ecology revein, vol.7N°1.2000 .

22. Phillip Pattberg and Frank Bergmann, global environmental governance, taking stock moring forward Annu,rev environ, Resour.vol. 33.2008.
23. Tom Spencer, the Evolution of global legislation: practice, terry practice, prepared for global Environmental governance, the post. Johannesburg Agenda, Yale centre for environmental law and policy, New huen, CT.23-25.october 2003.
24. Werksman Jake, The «executive" function in global environmental governance. Prepared for environmental law and policy", new haven CT. 23-25 October 2003.

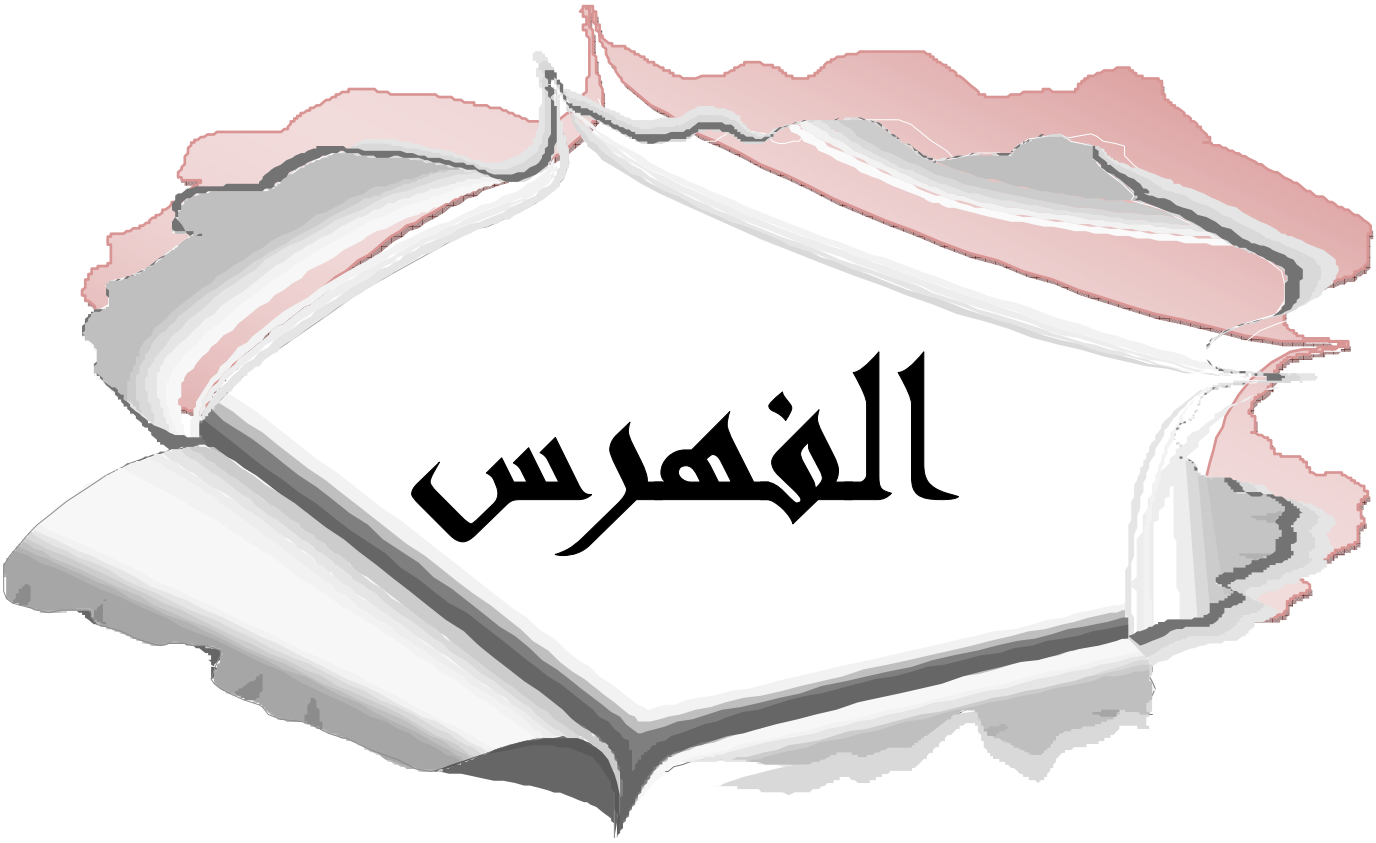
الفهرس

العنوان **الصفحة**

إهداء
التشكرات
مقدمة..... 1
الفصل الأول: الفواعل غير الدولاتية والحوكمة البيئية العالمية: مقاربة مفاهيمية..... 8
المبحث الأول: تحليل مفهوم الحوكمة العالمية..... 9
المطلب الأول: دلالات مفهوم الحوكمة..... 9
المطلب الثاني: تجادبات حول مفهوم الحوكمة العالمية..... 11
المبحث الثاني: الحوكمة البيئية العالمية: المفهوم، الخصائص والوظائف..... 19
المطلب الأول: الحوكمة البيئية العالمية: التعريف والجذور..... 19
المطلب الثاني خصائص الحوكمة البيئية العالمية..... 22
المطلب الثالث: وظائف الحوكمة البيئية العالمية..... 25
المبحث الثالث: الفواعل غير الدولاتية: الضبط التعريفي وتحديدها..... 28
المطلب الأول: تعريف الفواعل غير الدولاتية..... 28
المطلب الثاني: ميكانيزمات الفواعل غير الدولاتية 31
خلاصة القصل: 35
الفصل الثاني: تأثير القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية..... 37
المبحث الأول: تأثير القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية: الأساليب والمساهمة 38
المطلب الأول: أساليب عمل القطاع الخاص للمساهمة في الحكومة البيئية العالمية..... 38
المطلب الثاني: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الحكومة البيئية العالمية 41
المبحث الثاني: إستراتيجيات تأثير المجتمع المدني العالمي في الحكومة البيئية العالمية 44
المطلب الأول: تطور منظمات المجتمع المدني العالمي البيئية..... 44
المطلب الثاني: إسهامات المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية..... 46
المبحث الثالث: نمادج عن جهود بعض المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة 49
المطلب الاول: جهود منظمة السلام الأخضر..... 49
المطلب الثاني:جهود الإتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية..... 53
خلاصة الفصل..... 56
الفصل الثالث: تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية 58
المبحث الأول: اليات تفعيل تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية 59
المطلب الأول: المشاركة كقيمة محورية في تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية... 59
المطلب الثاني: إعداد برامج الشفافاية والنشر الإعلامي والإستثمار الخاص..... 62
المطلب الثالث: أهمية الإستثمار في عمل الفواعل غير الدولاتية..... 64
المبحث الثاني: الصعوبات التي تقف أمام عمل الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية... 65
المطلب الأول: التحديات المادية والبشرية..... 65
المطلب الثاني: التحديات الهيكلية والإجتماعية 67
المطلب الثالث: تحديات تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات وضعف الإعلام البيئي 68
خلاصة الفصل 70
الخاتمة 71
قائمة المراجع
الفهرس